



الجلسة ٤٨٩٢

الاثنين، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مونيوز	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	الجزائر	السيد بعلي
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أدشي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باجا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

## جدول الأعمال

## تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء الذين انتهت عضويتهم

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول جلسة لمجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن، وبشكل عام، لمختلف أجهزة الأمم المتحدة والأمانة العامة وموظفيها، عن أمنيّاتي الخالصة بأن تكون السنة الجديدة سنة مثمرة يتحقق فيها مزيد من السلام والتنمية.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بأعضائنا الجدد: البرازيل وبنن والجزائر ورومانيا والفلبين. وإننا لعلّى يقين من أنهم سيسهمون مساهمة إيجابية في عمل المجلس. وإننا لواثقون بأن ما يتمتع به ممثلوهم الدائمين من خبرة وحنكة سوف يساعد المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق شكر المجلس إلى الدول الأعضاء التي انتهت مدة عضويتها في المجلس وهي بلغاريا وغينيا والكاميرون والمكسيك والجمهورية العربية السورية على مساهماتها الهامة في عمل المجلس.

وحيث أننا هنا في معرض الكلام عن الأعضاء المنتخبين أو الأعضاء غير الدائمين، أود على سبيل التنادر أن أتطرق إلى هذا اليوم بالذات يوم ١٢ كانون الثاني/يناير في عام ١٩٤٦ حيث انتخبت الجمعية العامة لأول مرة أعضاء غير دائمين في المجلس. لذلك فإن هذا تاريخ له دلالة هامة بشكل خاص بالنسبة لنا لكي نشير إلى الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن والذين سوف يعملون سوية مع الأعضاء على إعلاء شأن مبادئ الميثاق وأهداف السلم والأمن.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد ستيفان تافروف، الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة، لقيامه بأعمال رئيس مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأنا واثق، أنني إذ أعرب عن الامتنان للسيد تافروف للذكاء الشديد الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي، أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس.

## إقرار جدول الأعمال أقر جدول الأعمال

## تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلم المجلس أنني قد تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا وأيرلندا والجمهورية العربية السورية وسويسرا وليختنشتاين واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. وأقترح، وفقاً للممارسة المتبعة وبعد موافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظراً لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وبناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيبي (إندونيسيا)، والسيد راين (أيرلندا)، والسيد المقداد (الجمهورية العربية السورية)، والسيد هيلج (سويسرا)،

اللجنة ٣٤ جلسة غير رسمية و ٤ جلسات رسمية. وكانت أنشطتنا متنوعة. وأضيفت أسماء جديدة إلى قائمة اللجنة الموحدة. وما زال تحليل تقارير الدول مستمرا، على الرغم من معدل الرد المُخيب للآمال، بما في ذلك عن طريق نهج اللجنة الأكثر استهدافا لمواضيع رئيسية. وأخيرا، تعززت قدرتنا على تقييم التنفيذ على هذا الأساس بفضل أعمال فريق الرصد وبفضل سفري وسفر أعضاء اللجنة إلى دول مختارة.

وكما هو متوخى في القرار، يستند التقييم المعروض اليوم، إلى حد ما على الأقل، إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وتقدر اللجنة أن دولا عديدة قدمت تقاريرها، ويسرها بصفة خاصة أن بعض الدول قدمت تقارير شاملة وفقا للمبادئ والتوجيهات لتقديم التقارير. غير أن حقيقة أنه لم يُقدم إلى اللجنة حتى الآن سوى ٣٩ تقريرا من هذه التقارير شكلت قيذا شديدا. وسأعود إلى هذه المسألة بعد لحظة ولكني أود أولا أن أذكر أن هذه التقارير ما هي إلا واحد من الوجوه الهامة للتعاون الدولي في الكفاح ضد “القاعدة” و “طالبان”، وما هي إلا واحد من أهم مكونات عديدة تُستخدم في تقييم تنفيذ الدول الأعضاء في تدابير المجلس.

ورصد فريق الرصد تنفيذ الدول للقرار عن طريق زيارته لبلدان مختارة، وإقامة اتصالات مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين عن تنفيذ الجزاءات. وترد النتائج التي يصل إليها الفريق في تقاريره، وبصفة أساسية التذييل السادس للوثيقة S/2003/1070 التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وترى اللجنة أن التقارير كان يقصد بها توفير قناة للاتصال بينها وبين الدول الأعضاء. ووفرت زياراتي

والسيد واناويزر (ليختنشتاين)، والسيد هراجوشي (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج علي جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/1070 والتي تتضمن نص لرسالة مؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن “القاعدة” و “طالبان” والأفراد والكيانات المرتبطين بهما، وتحيل التقرير الثاني لفريق الرصد، عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

أقدم الآن تقريرا بصفتي رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وسأقدم إلى المجلس، بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن “القاعدة” و “طالبان”، عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، التقييم الشفوي الثاني لتنفيذ الدول الأعضاء لتدابير المجلس ذات الصلة - حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات الذين ينتمون إلى “القاعدة” أو “طالبان” أو يرتبطون بهما - الواردة في القائمة الموحدة الموجودة لدى اللجنة.

إن هذا التقييم، بالنظر إلى محتواه وكما أقره المجلس في مشاوراته السابقة، سيكون التقرير الرابع الذي يغطي فترة ٩٠ يوما عن عمل اللجنة وفريق الرصد والذي دعا إليه القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

وتمثلت مهمتنا الرئيسية في إجراء استعراض مضموني لتنفيذ الدول الأعضاء لتدابير الجزاءات المفروضة على “القاعدة” و “طالبان” والأفراد والكيانات المرتبطين بهما. ولقد كانت تلك سنة حافلة بالأعمال بحق. فلقد عقدت

وأهدافها بصورة أفضل، فمن خلال تقاريري، حصلت اللجنة كذلك على جانب من المعلومات في كل بلد قمنا بزيارته عن الخطوات التي تتخذها الدول لتنفيذ التدابير والتصدي للتهديدات التي يمثلها الإرهاب.

ولما كان من أهدافي أن أعود من زيارتي بأفكار لتحسين التدابير الحالية، فقد أسعدني أن اللجنة ترى أن التوصيات الواردة في تقاريري مفيدة لمساعدة المجلس في هذا المجال.

وحيث أنه تسنت لي الفرصة بالفعل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لتقديم إحاطة إعلامية كاملة إلى أعضاء المجلس عن الزيارات التي قمت بها في تشرين الأول/أكتوبر، فسوف أكتفي بتناول بعض ما توصلنا إليه من استنتاجات خلال البعثة الثانية، حيث أنها ترتبط مباشرة بالتقييم الذي نحن بصدده اليوم، ويعمل اللجنة في الحاضر والمستقبل.

ومن بين العديد من المواضيع التي تناولتها في مناقشاتي في أوروبا، كان أبرزها: تحديد وتجميد الموارد غير المالية وغيرها من الموارد الاقتصادية إعمالاً للقرار؛ والتحديات التي تواجهنا في تنفيذ منع السفر؛ والشواغل المتعلقة بالقائمة الموحدة للجنة، وحقوق الإنسان والعملية الواجبة. وفي بعض الحالات، أعربت الدول التي زرتها عن تحفظات جادة بشأن هذه المواضيع، وقد سمحت لنا الزيارات بإجراء مناقشات مفصلة، تم إعلام اللجنة بها لاحقاً كيما يتسنى لخبراء مجلس الأمن أخذ هذه الشواغل في الاعتبار عند إعداد القرارات في المستقبل.

وقد نوقشت بشكل مفصل الصعوبات المترتبة على حفظ وإدارة الأصول غير المالية مثل المركبات أو الممتلكات العقارية، وتواصل بعض الدول والمؤسسات التي زرتها العمل

إلى بلدان مختارة أيضاً سبيلاً هاماً آخر لإقامة حوار بُنيت، من جوانب معينة، أنه حتى أكثر فعالية، لأنه يقوم على التبادل الشخصي للآراء ويُتيح فرصة للدول التي تمت زيارتها لطرح أسئلة والحصول على قدر أكبر من المعلومات عن أعمال اللجنة، وهذا بدوره يمكن أن يكون مُفيداً لأعمال اللجنة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قُمت بزيارتين منفصلتين لبلدان مختارة، عملاً بالفقرة ١١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وأثناء هاتين البعثتين، زرت ١٠ بلدان في الخليج العربي، وأوروبا، وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا. وفي بعض المراحل، كان بصحبي أعضاء اللجنة الآخرون أو أعضاء فريق الرصد المنشأ عملاً بالقرار ١٣٦٣ (٢٠٠١). وفي تحديد خط السير، اخترنا الدول التي تمثل مناطق وأنظمة سياسية مختلفة، بدلاً من الاستناد إلى أي معايير أخرى. وكان الغرض من هذه الزيارات تعزيز التنفيذ الكامل والفعال من قبل الدول الأعضاء للتدابير التي حددها المجلس.

لقد كنت أريد فهماً مباشراً وأن أتعرف بمزيد من التفصيل على الكيفية التي تطبق بها الجزاءات على أرض الواقع، بغية الاضطلاع بمهامي على نحو أفضل بصفتي رئيساً. وقد تطلب بلوغ أحد تلك الأهداف إقامة حوار مع الدول، وبالتالي التعرف على النتائج الإيجابية التي أحرزتها والشواغل التي صادفتها في تنفيذ التدابير.

وأعتقد أن البعثتين قد نجحتا إلى حد كبير في تحقيق هذه الأهداف. وفي كل بلد زرتته، عقدت اجتماعات مفيدة للغاية، بصحبة الفريق المرافق، مع مسؤولين كانوا يدركون أهمية التصدي للتهديدات التي تمثلها القاعدة وحركة الطالبان، بل ويشاركون في التصدي لها بمهمة. وإذا اعتبر أن زيارتي ساعدت السلطات المعنية على فهم عمل اللجنة

وبعض البلدان التي زرناها أوضحت لنا كيف تم تحسين أطرها القانونية الداخلية، بما في ذلك من خلال إعداد أو سن تشريعات جديدة لمكافحة غسيل الأموال. كما حصلنا على معلومات قيمة عن كيفية معالجة بعض الدول لمسألة الجمعيات الخيرية، وقدمناها إلى أعضاء اللجنة. وقد نُصِحنا بعدم افتراض أن كل الجمعيات الخيرية متورطة في تمويل الإرهاب، كما أُبلغنا عن جمعيات خيرية مشروعة أضرت بها القيود. وأُبلغنا أيضاً بأن العديد من المانحين سيشعرون بالامتنان لدى علمهم بأن خطوات اتخذت لضمان ألا تذهب هباتهم إلا لصالح قضايا مشروعة.

وشرعنا أيضاً في مناقشات مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالنظم البديلة لتحويل الأموال، تطرقت إلى ضرورة توفير بدائل قانونية وفعالة للمستخدمين التقليديين لتلك النظم. وبدأت بعض البلدان تحدد الردود المناسبة في هذا الصدد.

وثمة موضوع أساسي أثير مراراً وتكراراً في مختلف الدول تمثل في الضرورة الملحة لتحسين التعاون الدولي في مجالات عديدة. فالدول التي تجري تحقيقات بحاجة إلى أن تكون على اتصال بالدول التي قد تتوفر لديها أدلة يمكن أن تساعد التحقيقات. أما الدول التي تشرف على نظام الحوالات المصرفية داخل أراضيها فهي بحاجة إلى التعاون مع الدول التي يتم التحويل إليها. والدول التي تقدم خدمات مالية خارج حدودها بحاجة إلى التعاون مع البلدان التي يقيم فيها المالك أو الكيان المستفيد، لضمان عدم استخدام الموارد المالية لدعم الأنشطة الإرهابية.

إن القائمة طويلة، وأعتقد أن هذه الزيارات تساعد على استرعاء نظر مجلس الأمن إلى تلك الاحتياجات. وآمل أيضاً أن تكون هذه الزيارات إشارة إلى الأعضاء كافة بأن اللجنة تدرك ضرورة التعاون بينما تسعى في الوقت نفسه للحصول على التقارير من الدول للمضي قدماً في عملها.

جاهدة لإيجاد السبل لتحديد تلك الأصول وتجميدها، مع السماح باستمرار تشغيلها من خلال نظام للوكالة المؤقتة.

وفي جميع البلاد التي زرناها، نوقشت أيضاً النجاحات التي حققتها الدول في تنفيذ التدابير، بما في ذلك القوانين التشريعية والإدارية المعتمدة حديثاً. وعلى سبيل المثال، فقد دفعت الشواغل التي شددت اللجنة وفريق الرصد عليها بعض البلدان التي قمنا بزيارتها إلى تعزيز وحدات الاستخبارات المالية، وفرض أحد هذه البلدان استخدام استمارات معينة للتحقق من هوية المستفيدين وطبيعة الأصول. وأُبلغتنا إحدى الدول التي زرناها بأنه تم تجميد الممتلكات عملاً بالتدابير ذات الصلة للمجلس، وشجعت سلطات تلك الدولة على أن تقدم إضافة إلى تقرير التنفيذ الذي قدمته بهذا الشأن، حتى يتسنى للدول الأخرى أن ترى مثلاً لكيفية التصرف في الحالات المماثلة.

وفي دولة واحدة على الأقل من الدول التي زرناها، أُبلغت بأن السلطات اكتشفت أن عدداً من الكيانات المحظورة عادت إلى الظهور مرة أخرى بأسماء جديدة. كما أن إحدى دول خط المواجهة في الكفاح ضد الإرهاب قدمت لنا معلومات مفصلة عن الإجراءات المتخذة والموارد التي تم اعتمادها لتأمين حدودها لمنع تسلل الأفراد المطلوبين أو من ينتسبون إليهم. وفي هذا الصدد، أُبلغت بأن أي فشل في التنفيذ يعود إلى القدرات الفنية وليس إلى الإرادة السياسية.

وفي حين عدت بعض السلطات الصعوبات التي تواجهها نتيجة لعدم كفاية المعلومات التي قدمت بشأن بعض الأفراد المدرجين في القائمة، فقد تأكد لنا أن القائمة قد قننت، وفي إحدى البلدان التي زرناها، قدمت لنا نسخة من الصك القانوني الذي تم به ذلك.

على كفالة الامتثال للقانون. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض الدول التي لم تبد نفس الاستعداد.

وكما تأكد في زيارتي الأخيرة، فإن التقارير المقدمة تبين أن أحد المجالات التي تحتاج إلى تحسين هو مجال تجميد الأصول من غير الحسابات المصرفية. وقد يعالج ذلك بالطلب إلى الدول أن تتخذ نهجا أكثر استباقية في تحديد أماكن تلك الأصول وتجميدها. وحيثما يتعذر ذلك بسبب انعدام إطار قانوني واف، ينبغي أن نشجع الدول وأن نساعدنا في إرساء الأحكام القانونية اللازمة، وتقديم المساعدة عند الضرورة. وفي ذلك الصدد، من المفيد تعزيز تعاون أكبر في مجال المؤسسات التنظيمية المالية الدولية، فضلا عن التعاون الرامي إلى التصديق الشامل على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وما زالت التدفقات النقدية إلى الأنشطة الإرهابية تشكل مشكلة. بيد أنه، خلال زيارتي، تلقينا اقتراحات جديدة بالاهتمام للتصدي لهذا الجانب من تمويل الإرهابيين. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لنا من بذل جهود جديدة لقطع الصلات المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهابيين.

ويتوقف التنفيذ الكامل لمنع السفر بشكل أساسي على نوعية القائمة ومصادقتها. وبشكل عام، أبرزت تقارير الدول أوجه القصور في القائمة والصعوبات التي تمر بها هذه الدول في تنفيذ منع السفر. وثلت الدول تقريرا التي قدمت تقارير لم تدرج القائمة بعد، أو أي أجزاء منها، في القوائم الوطنية للمطلوبين لديها. وكان السبب الرئيسي الذي ذكر هو عدم توافر بيانات وافية لتحديد هويات الأشخاص. ولم تبلي سوى نصف الدول عن أنها قدمت على نحو منظم القوائم المستكملة إلى سلطاتها مراقبة الحدود، وعن أن لديها القدرة على القيام بعمليات التفتيش الإلكتروني. وهنا ينبغي

وأود أن أضيف أنه مما يدل على التعاون الذي ساعدت زيارتي على دعمه تلك التعهدات الواضحة التي قطعتها السلطات في عدد من الدول بتوفير معلومات إضافية، بما في ذلك تقارير قطرية محدثة وأسماء الأفراد أو الكيانات التي تنتمي إلى القاعدة أو حركة الطالبان، لإدراجها في القائمة الموحدة. وثمة تقرير واحد على الأقل وُعدت به اللجنة خلال زيارتي تم تسليمه قبل نهاية العام المنصرم.

واعتقد أيضاً أن هذه الزيارات كانت حافزاً لوزارات ووكالات أخرى على العمل. ومن خلال عقد اجتماعات موضوعية مع سلطات ذات اختصاصات متنوعة في أيام متعاقبة، كان بمقدوري أن ألاحظ أن الحوار والتنسيق بين تلك المجموعات قد بدأ فعلاً حتى قبل مغادرتي للبلد.

أما بالنسبة لتقارير التنفيذ المقدمة من الدول الأعضاء، فإن أغلبية هذه الدول اتبعت المبادئ التوجيهية للجنة لدى إعداد ردودها. وتبين من تحليل التقارير أنه ليس لجميع الأسئلة نفس الأهمية بالنسبة لجميع الدول. وسيكون من المفيد بشكل أكبر اتباع نهج أكثر دقة حيال تقديم التقارير، ويمكن أن يبرز ذلك في عمل اللجنة في المستقبل.

وفيما يتعلق بعدم وجود معلومات عن أسماء الأشخاص والكيانات المدرجة في القائمة الموحدة، لا بد للدول الأعضاء أيضاً أن تضطلع بدور هام في ذلك الصدد. ولقد استخدمت الزيارات التي قمت بها لكي أحث الدول على تقديم أسماء إضافية وبيانات محددة للهوية بغية النهوض بالتنفيذ.

ويبين إجراء استعراض للتقارير التي تم تلقيها حتى الآن، بما في ذلك اعتماد تشريعات خاصة، أن العديد من الدول اتخذت خطوات إيجابية صوب كبح تمويل أنشطة القاعدة. ومختلف البلدان في صدد تحسين قدراتها التشريعية

وبغية معالجة أوجه القصور هذه، فإننا بحاجة إلى تحديد الحظر المفروض على الأسلحة بطريقة أكثر تخصيصاً ودقة، بما في ذلك ذكر السلع والمواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل بصورة محددة، للتصدي بفعالية للواقع الجديد الذي تمثله أساليب الحرب الإرهابية التي تشنها القاعدة وطلبانها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفضل طريقة لتفادي تحويل الأسلحة والمواد الخطرة إلى القاعدة هي تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن الضروري أيضاً أن تصدق جميع الدول على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة وأن تمثل امتثالاً كاملاً لها.

وحتى الآن، قدم ما مجموعه ٩٣ تقريراً بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ويجب التشديد على أن ٩٨ دولة - ٥١ في المائة - لم تقدم تقريرها. ومن هذا العدد، كان ١٧ دولة قد قدمت في وقت سابق تقريراً بموجب القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢). وحقيقة أنه لم يقدم تقارير سوى أقل من نصف الدول الأعضاء تعرقل اللجنة بشكل خطير في إنجاز مهمتها في إجراء التقييم المطلوب. وتبقى اللجنة مصممة على استكمال التقييم المكتوب الذي يطالب به القرار، كما أننا نعتزم تحليل ومعالجة الأسباب التي دعت بعض الدول إلى عدم تقديم تقارير. وأرى أيضاً أننا ينبغي أن نحدد الدول التي لم تمثل لقرارات مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فقد حلت اللجنة أيضاً الأسباب المحتملة لعدم تقديم دول للتقارير. فبالإضافة إلى احتمال عدم توفر الإرادة السياسية، فقد حددت عوامل أخرى محتملة، من قبيل الإرهاق الناجم عن تقديم التقارير، وانعدام الموارد والقدرات التقنية، ووجود صعوبات في التنسيق على المستوى الوطني. ومن الممكن أيضاً أن تكون بعض الدول قد رأت أن المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير مفصلة أكثر من اللازم، وفي بعض الحالات، لا تنطبق على وضع هذه الدول. غير أنني أود، في ذلك الصدد، أن أشدد على أن اللجنة طلبت مرتين،

للمرة أن يشير إلى أن عدة دول طلبت مساعدة مالية وتقنية بغية تحسين مرافقها لمراقبة الحدود.

وبغية التنفيذ الفعال لمنع السفر، يمكننا الاضطلاع بتدبيرين هما: تحسين القائمة وزيادة القدرة التقنية للدول. ومن شأن الأول أن يحل المشكلة التي ذكرتها العديد من الدول - عدم إدراج الأشخاص في القائمة في نقاط الدخول والخروج على الحدود بسبب عدم وجود البيانات الوافية المحددة لهويات الأشخاص؛ ومن شأن الثاني أن يعالج انعدام قدرة بعض الدول على مراقبة حدودها.

وتبين التقارير التي تم تلقيها أن الحظر المفروض على الأسلحة، من بين جميع التدابير في نظام الجزاءات، هو التدبير الأكثر صعوبة في التنفيذ. وبشكل عام، ينظر إلى امتلاك وتصنيع وبيع الأسلحة بوصفها من أمور الأمن الوطني، وبالتالي مما يجعل من العسير تقييم فعالية هذا التدبير الأساسي.

وكشف تحليل التقارير عن تفسيرات مختلفة لنطاق الحظر المفروض على الأسلحة. وأشارت المعلومات المقدمة بشأن الحظر المفروض على الأسلحة بشكل رئيسي إلى الأسلحة التقليدية، مما يدل على أن التدابير المتخذة قد لا تكون وافية لمراقبة الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا وغيرها من المواد الحساسة التي ربما تستخدم لاستحداث أسلحة الدمار الشامل. ولوحظ ذلك بشكل أساسي في التقارير المقدمة من الدول التي ليست أطرافاً في الأنظمة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. وعلى النقيض من ذلك، فإن ثلث الدول تقريبا التي قدمت تقارير وفرت بيانات عن تدابير مراقبة الصادرات المتعلقة بالتكنولوجيا الحساسة وبمواد الاستخدام المزدوج، مما يبرز زيادة الوعي والآثار التنظيمية للتعاون المتعدد الأطراف.

لجميع الدول بشأن عمل اللجنة بغية تسهيل إجراء المزيد من الحوار. وبالإضافة إلى ذلك، سيظل رئيس اللجنة وأعضاؤها والأمانة العامة على استعداد دائم للرد على التساؤلات وتوفير المساعدة قدر استطاعتنا.

ولقد اقترحت سلطات عدة دول زرتها أنه من المفيد الحصول على أسماء أشخاص ومراكز اتصال في العواصم أو في أماكن أخرى مسؤولين عن تنفيذ تدابير الجزاءات، بغية الإسراع في تبادل المعلومات والتركيز عليها.

وفيما يتعلق بالتعاون، ما فتئنا نناقش إمكانية دعوة خبراء من الدول والمنظمات الإقليمية، حينما نرى ذلك مناسباً، بما في ذلك منظمات خاصة وأكاديمية، لتقديم معلومات إلى اللجنة بشأن مجالات تتعلق بعملنا. ولا نزال ننظر أيضاً في إمكانية تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الأمر الذي سيكون هاماً جداً لعملنا المتعلق بالقائمة الموحدة.

ونظراً لمقتنعين بضرورة مواصلة تعزيز التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، ولدينا أفكار عديدة سنناقشها مع زملائنا هناك من أجل تحقيق نتائج ملموسة أثناء هذا العام.

وسواصل زيارة مختلف الدول ونخطط أيضاً لزيارة عدد من مختلف المناطق الجغرافية. وينبغي أن يعبر مشروع القرار الجديد عن العديد من هذه الأهداف، وأيضاً، حسبما نعتقد عن الحوار الوثيق الذي أجريناه مع الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٣. وبينما يزداد عملنا تركيزاً، نعتقد أن تبادلاً صريحاً لآراء ممثلينا في نيويورك وفي العواصم سيساعد على الدفع إلى الأمام بجهود المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب.

ويواصل الإرهاب الدولي الذي ترعاه القاعدة والمربطون بها تشكيل أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن

في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إلى تلك الدول أن تزودها باستيضاحات لتحديد المشاكل المحتملة والصعوبات التي تواجهها هذه الدول بغية مساعدتها أو بغية تحسين النظام الحالي للجزاءات.

وقد سعت اللجنة وأنا على حد سواء إلى أن نكون منفتحين واستباقيين في الاضطلاع بمهمتنا في عام ٢٠٠٣. ويبرز عدد الاجتماعات التي عقدت وتنوع المسائل التي نظر فيها الأهمية التي نوليها لعملنا، كما يكشف الطابع المعقد والحساس للمسائل التي كلفنا بمعالجتها وتحليلها وتقييمها بالنيابة عن مجلس الأمن. وحاولنا أيضاً أن نكون صريحين ومباشرين وموضوعيين في إطار اللجنة ومع الدول الأعضاء.

ومع ذلك، لا بد أن يبقى التهديد الذي تمثله القاعدة وطالبان - لا سيما تهديد القاعدة، الذي تتضح حسامته وضوحاً كاملاً، كما بينت الهجمات الإرهابية المأسوية المستمرة للأسف - في صدارة الاهتمام الدولي، لأسباب جلية. وفي ذلك الصدد، سيظل هدف عمل اللجنة الأساسي لعام ٢٠٠٤ هو ضمان أن تبقى جميع الدول مركزة على مشكلة الإرهاب وأن تشمل التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب سياسات وإجراءات مناسبة.

ونأمل أن يكون هذا العام أيضاً عاماً للاضطلاع بنشاط كبير يستند إلى الحوار المباشر مع الدول الأعضاء بغية تحسين أنشطتنا المشتركة. وستواصل اللجنة اتباع نهج استباقي في عملها - نهج يتسم بالشفافية وسرعة الاستجابة. وفي ذلك الصدد، سنواصل تعزيز مبادئنا التوجيهية وإجراءات عملنا، ونرحب بأي أفكار مفيدة قد تود الدول الأعضاء الإسهام بها في هذا الصدد.

وتلتزم اللجنة أيضاً بالحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الدول الأعضاء، وأيضاً مع المنظمات الإقليمية والتقنية. ونخطط لعقد إحاطات إعلامية دورية



عاما مثقلا بالعمل لنا ولجميع الوفود وأيضا للأمانة العامة ولفريق الرصد. ويعبر تواتر الاجتماعات عن كل من أهمية وصعوبة مهام اللجنة. فقد عمل أعضاء اللجنة والأمانة العامة والرئيس مونيوز ومساعدته كارلا سيراتزي عملا شاقا على نحو خاص للوفاء بالجدول الزمني العسير وبالتوقعات الصعبة الواردة في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) - وهو قرار مفعم بالمطالب. ونحن نقدر ذلك العمل الشاق ونقدر قيادتكم، سيدي الرئيس.

إن الولايات المتحدة تعتبر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي تترأسونها، سيدي، مكوّنا حيويا في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. فتجميد أصول الإرهابيين بصفة خاصة، عن طريق القائمة الموحدة للجنة، يظل أولوية عليا للحكومة. ولكن يجب أن نركز على أكثر من مجرد الحسابات لدى المصارف. ويجب أن نبقي اهتمامنا منصبا على السبل الأخرى التي يحول الإرهابيون الأموال من خلالها، بما في ذلك نظم غير رسمية لتحويل الأموال وعن طريق أعمال خيرية معينة. ويتطلب العثور على أصول الإرهابيين وتعقبها وتجميدها بيقظة ونهجا ابتكارية للإنفاد. ويسرنا أن اللجنة تعتزم اتباع تحليل أعمق لهذه المواضيع، ضمن أمور أخرى، في السنة المقبلة، بما في ذلك من خلال القيام بالمزيد من الزيارات لدول منتقاة وإجراء حوار مباشر في العواصم.

ونعتقد أن الوقت قد أزف بالفعل لكي يصبح عمل اللجنة أكثر تركيزا. وسيعبر عن ذلك مشروع القرار الجديد الذي نحن بصدد إعداده بالتعاون مع الوفد الشيلي والوفد الروسي، والذي نتوقع أن نعرضه عما قريب. ونحن نتطلع إلى إجراء مفاوضات بناءة تتوافق مع الأهمية التي يوليها الأعضاء لمكافحة أكثر فعالية للخطر الذي تشكله القاعدة على السلم والأمن الدوليين.

الدوليين. وينبغي التصدي لذلك التهديد بالوسائل كافة على كل من الصعيد الوطني والدولي. ويمكن للأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة تنسيق جهد ما من أجل تأدية دور حيوي في هذا المسعى. وسيعتمد نجاح عملها على الإسهام الملموس لكل دولة من الدول الأعضاء. وأود أن اغتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة والطالبان، لكي أناشد الدول مواصلة توفير التأييد الكامل لهذه اللجنة المصممة بثبات على إحراز تقدم إضافي في تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو تخليص العالم من أي عمل من أعمال الإرهاب.

وفي ختام بياني، أود أن أشكر كل عضو من أعضاء اللجنة وأولئك الذين رافقوني في زيارتي المتعددة لبلدان الدول الأعضاء. فأعضاء اللجنة شاركوني بنشاط وشاركوا فريقتي بروح من الثقة والتعاون بينما كنا ننفذ مهامنا العديدة. ونود أيضا أن نشكر فريق الرصد على تعاونه القيم. وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن تقديري للأمانة العامة على عملها الشاق وروحها المهنية وتفانيها، ولا سيما لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، فمن دون هذا الدعم القيم وغير المشروط، لما استطعنا أن نحقق أهدافنا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين طلبوا الكلمة. المتكلم الأول السفير هوليداي، ممثل الولايات المتحدة، الذي أرحب به في أول جلسة يحضرها مجلس الأمن.

**السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلم بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على تقديمكم إحاطة إعلامية ثيرة عن مجمل العمل الذي تضطلع به لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان. والواضح أن العام الماضي، سيدي، كان

من النجاح في مكافحة الإرهاب. فزيادة المساعدة وبناء القدرات من الأمور الأساسية في هذا الجهد. وهنا يمكن للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بالتعاون الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، أن توفيق بين الموارد والاحتياجات.

بيد أننا يجب أن نسلم أيضاً بوجود تفرقة أساسية وألا نتجنبها. فالدول غير الراغبة، إن وجد أي منها، والتي تفتقر إلى الإرادة السياسية الكافية للتصدي لخطر القاعدة يجب تشجيعها أولاً، والضغط عليها بعد ذلك عند الاقتضاء من أجل أن تفعل المزيد. ونقصر في واجباتنا بوصفنا مجلس الأمن في حالة السماح لأية وصلات ضعيفة بتقويض أهداف مكافحة الإرهاب. إذ لا شك في أن القاعدة ستستغلها.

وتشعر الولايات المتحدة أيضاً بخيبة الأمل لأن ما لا يزيد عن ٩٣ دولة، أي أقل من نصف أعضاء الأمم المتحدة، قد قدمت حتى الآن التقارير المطلوبة. بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، وهذه مسألة أثارناها رسمياً على الصعيد الثنائي في العواصم المعنية. فبدون هذه المعلومات، تكون اللجنة معوقة في أعمالها إلى حد كبير. ومع أن ما يطلق عليه ملل الإبلاغ قد يمثل قضية حقيقية بالنسبة لبعض العواصم، لا ينبغي مطلقاً أن تؤدي الأعداء إلى الأخذ بنهج أقل قوة إزاء خطر القاعدة المستمر والامتثال للالتزامات المفروضة من جانب مجلس الأمن. بمكافحة الإرهاب. ومشروع القرار الذي نظرحه مصمم للتصدي لهذه المشكلة والحث على تحقيق نتائج أفضل.

وختاماً، لقد حدد السفير مونيوز اليوم على نحو مفيد المواضيع التي أحرز فيها تقدم ملموس لتحسين تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتدابير الإجراءات المتخذة.

وتظهر في أجزاء كثيرة من العالم أعمال رصينة لمكافحة الإرهاب. بيد أن من الواضح أنه ما زال يلزم عمل

إن موقف الولايات المتحدة في هذا الشأن واضح. وينبغي لتوقعات الدول بشأن مكافحة الإرهاب أن تولى أولوية عليا وليست دنيا. ولكي يكتسي العمل المستقبلي للجنة أهمية أكبر، يجب أن تكون قادرة على استكشاف القضايا الرئيسية وأن تفحص النقاط الساخنة للقاعدة بتفصيل أكبر. وينبغي ألا نتظاهر بأن جميع الدول وجميع المسائل المتعلقة بعمل اللجنة متساوية الأهمية لأنها ليست كذلك. فبعض الدول وبعض المسائل تستحق اهتماماً من اللجنة أكبر مما تستحقه غيرها. وأفضل سبيل لإنفاق موارد اللجنة هو حيث تمس الحاجة إليها.

ونحن نشجع بشدة الدول الراغبة والقادرة على أن تفعل المزيد. وحكومتي مدرجة في هذه المجموعة. فعلى سبيل المثال يمكن للولايات المتحدة أن تفعل المزيد. ونحن لا نزال نتعلم كيف نتصدى بأفضل السبل للأخطار الإرهابية المحتملة على حدودنا وفي سمائنا وعبر أراضيها. ويبرز الجديد من التعديلات والإجراءات في نقاط الدخول والخروج على حدودنا مدى الحاجة إلى الإجراءات الجديدة - نظراً للأخطار المتغيرة. ونظل قلقين بشأن الأمن في موانئنا وفي موانئ الدول الأخرى التي تتعاون معنا عبر المحيطات. وقد أطلقنا مبادراتنا لأمن الحاويات لرفع مستوى المساءلة فيما يتعلق بشحنات البضائع التي تدخل إلى موانئنا البحرية وتخرج منها.

وتدرك أيضاً أن التنسيق مع جارتينا، كندا والمكسيك، يجب أن يستكملة تعاون دولي وثيق يتخطى حدودنا الجغرافية. فالعمل الشرطي المشترك والتعاون في جمع المعلومات حيويان لجميع جهودنا من أجل تحديد إرهابيي القاعدة وتنفيذ الإجراءات الوقائية الضرورية.

وما فتئت الولايات المتحدة تلتزم التزاماً قويا بمساعدة الدول الراغبة وغير القادرة الآن على تحقيق المزيد

ويتوجه وفدي لكم بالشكر يا سيدي بوصفكم رئيساً للجنة على تقريركم الشامل والمفصل، الذي نؤيد ما انتهى إليه من استنتاجات وتوصيات كل التأييد. كما نثني عليكم يا سيدي لتفانيكم شخصياً ولجهودكم التي لا تعرف الكلل للنهوض بهذا النظام، بالتعاون عن كثب مع جميع الشركاء.

ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة للزيارات التي تمت مؤخراً إلى عدة دول أعضاء، منها بلدي. فقد طمأنت المناقشات الموضوعية التي أجريت والنتائج الملموسة التي تم التوصل إليها البلدان التي تلقت الزيارة إلى أن أعمال اللجنة تستند إلى نهج يتسم بالفعالية والعدل والشفافية.

وجرى تكثيف الحوار أيضاً بدعوة بعض الدول الأعضاء المهتمة إلى تقديم آرائها مباشرة في اجتماع للجنة، وكذلك بعقد هذه الجلسة العلنية الثانية للمجلس اليوم لتناول أعمال اللجنة. ونرحب بالإعلان عن عقد جلسات إحاطة إعلامية دورية مفتوحة أمام جميع الدول بشأن أنشطة اللجنة.

وهكذا تنجحون يا سيدي السفير مونيوز من خلال عدة مبادرات في وضع معايير رفيعة لتعزيز صورة اللجنة كشريك جدير بالثقة.

ونود أن نشكر أيضاً فريق الرصد، برئاسة السيد مايكل تشاندلر، على النتائج والتوصيات الموضوعية الواردة في تقريره الأخير. فهي جديرة بالتحليل الشامل وينبغي أن تتجلى على النحو الواجب في مشروع القرار القادم.

وننضم إلى الرئيس في مناشدته الدول الأعضاء التي لم تتعاون، للأسف، بشكل كامل واستباقي مع اللجنة أن تبذل جهوداً إضافية في هذا السبيل، بما في ذلك بتقديم التقارير حل موعدها منذ وقت طويل.

ما هو أكثر من ذلك بكثير. وقد حدد السفير مونيوز بحق وبصراحة التحديات الكامنة في المستقبل. ولا يجب أن نغفل عن هدفنا المشترك في هذا الصدد.

وخلاصة القول إن عملنا وعمل اللجنة أبعاد ما يكون عن الانتهاء. وقد أبرز وزير الخارجية باول في الاجتماع الوزاري لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في هذه القاعة ذاتها منذ عام تقريباً التزام الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمواجهة خطر القاعدة. وأكد أن جهودنا لا ينبغي أن تنتهي حتى لا يعود لخطر الإرهاب وجود.

فلنتضافر جميعاً في العمل على أن يأتي هذا اليوم عاجلاً وليس آجلاً، من خلال جهود عملية، وتعاون كامل مع هذه اللجنة وضمن الأطر الأخرى المتعددة الأطراف، وليس أقل هذه السبل كفاية الإرادة السياسية وإظهار الأولويات الوطنية في عواصم العالم كافة.

ستؤدي الولايات المتحدة دورها. ونشجع الحكومات الأخرى على أن تؤدي دورها، وبالعامل سوياً سيكفل عملنا بالنجاح.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

**السيد تروتفانين** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بتهنئتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الأول من العام الجديد. ونرجو لكم كل التوفيق. كما نرحب بأعضاء المجلس الجدد، ويعد وفدي بالتعاون الكامل والبناء للغاية مع جميع زملائنا الجدد.

لا يزال نظام جزاءات الأمم المتحدة الذي يستهدف أعضاء القاعدة والطالبان أو المرتبطين بهم أداة رئيسية لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي.

ومثمرة للغاية، نشكركم عليها، وأثق في أنها ستفيدنا كلنا مجتمعين.

انتهينا جميعاً اليوم إلى نفس الاستنتاج، وهو أن الخطر المتعدد الجوانب الذي تشكله القاعدة والطالبان ما زال ماثلاً. فقد تحولت المنظمة المركزية التي خططت لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر إلى جماعات محلية، منفصلة ولكنها تتبع نفس النهج الأيديولوجي، وتستهدف بصفة متزايدة ما يسمى بالأهداف الضعيفة. وتستغل هذه الشبكة نقاط الضعف النظامية في الدول الأعضاء، ولا يوجد بلد اليوم بمأمن منها.

ولكي نكافح الطالبان والقاعدة، عكفنا منذ عام ١٩٩٩ على إعداد نظام للجزءات عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وبوسعنا أن نرى أن ذلك النظام قد جرى تعزيزه عاماً بعد عام، ولكن المشكلة الرئيسية، كما أكد رئيس اللجنة اليوم، تتمثل في انعدام التعاون من جانب كثير من الدول الأعضاء أو عدم كفايته. ويدهشني تماماً في الواقع أن أحد أقل من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تفي بالتزامها بالرد المحدد في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتلك مشكلة حقيقية. إذ لا بد أن يدرك كل منا أهمية هذه التقارير في تكثيف الحرب على القاعدة. وكما أبلغ الرئيس المجلس، فإن اللجنة، بدورها، تقف مستعدة لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه مصاعب خاصة. ويمكنها أن تستجيب على أساس كل حالة على حدة للمسائل المتعلقة بتنفيذ نظام الجزاءات أو بكيفية إعداد التقارير وتقديمها.

ويتعين على مجلس الأمن، بدوره، أن يستوثق من مضي نظام الجزاءات وشروط تنفيذها بصورة منتظمة. وحوار المجلس مع الدول الأعضاء، وزياراتكم الميدانية، سيدي الرئيس، وزيارات رئيس فريق الرصد وتحليل تطورات

كما نعرب عن امتناننا للسفير مونيوز ولممثلي أكثر من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء، ولموظفي الأمانة العامة، على مشاركتهم النشطة في الحلقة الدراسية عن "الإرهاب والجزاءات المحددة الهدف - مواطن الضعف وطرق العلاج الممكنة للأفراد والكيانات"، التي جرى تنظيمها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كمبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والسويد وألمانيا.

واستكشفت الحلقة الدراسية الطرق لاستحداث بعض عناصر الإجراءات القانونية الواجبة على الأقل في نظام الجزاءات المذكور تجنباً لاستهداف الأفراد الأبرياء. ومن شأن هذه التدابير، حسب فهمنا، أن تزيد مصداقية النظام وفعاليتها.

وختاماً، أود التشديد على أن ألمانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

**السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة علنية هذا الشهر، أود أولاً أن أهنتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما أود أن أكرر المشاعر التي أعربت عنهما بشأن زميلنا السفير تافروف، الذي لقيت رئاسته خلال شهر كانون الأول/ديسمبر تقديراً عميقاً. وأود كذلك أن أرحب بأعضاء المجلس المنتخبين الجدد.

وأود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على الإحاطة الإعلامية التي قدمتموها لنا من فوركم بصفتمكم رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وقد أصغينا لها باهتمام كبير، لأنها تكشف عن جهود متفانية

قيادتكم المقتدرة، خلال السنة الماضية من إحراز نتائج مثمرة في ضمان تنفيذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، بما في ذلك تحسين تشغيل القائمة الموحدة وتعديل وتفريع المبادئ التوجيهية وإجراءات العمل. ومما يجدر بالذكر أنكم، بوصفكم رئيسا للجنة، قمتم بزيارتين إلى البلدان المعنية على الرغم من إرهاب السفر، بغية الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية وتعزيز تنفيذ القرار. وعلاوة على ذلك، قدمتم في الوقت المناسب إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن. وليس من قبيل المبالغة أن اللجنة، من خلال عملها الشاق، قد أصبحت جزءا لا غنى عنه من الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أحرز في جهود مكافحة الإرهاب الدولي. وعلى الرغم من الضربات القوية التي وجهت إلى القاعدة والطالبان، فإنهما ما زالتا موجودتين وفي بعض المناطق لا تزال هناك علامات للأنشطة التي تنفذها القاعدة. واتخذت التهديدات الإرهابية أيضا سمات جديدة. ولذلك فإن لجنة القرار ١٢٦٧ ما زالت تواجه مهمة شاقة. وبغية الاستجابة بشكل أفضل للواقع المتغير، يتحتم تعزيز عمل اللجنة وتحسين نظام الجزاءات.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات. أولا، إن مكافحة القاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات من المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. ويتوقف تنفيذ تدابير الجزاءات على الجهود المشتركة التي تبذلها لجميع الدول الأعضاء. ونأمل أن تواصل جميع البلدان المعنية دعم عمل اللجنة وتقديم تقاريرها القطرية في الوقت المناسب. وينبغي للجنة ولآلية الخبراء أن يعززا تعاونهما مع الحكومات لتحقيق تفهم أفضل للمصاعب التي تواجهها في تنفيذ القرارات وتقديم المساعدة اللازمة. وترغب بعض البلدان في أن تتلقى مساعدة مالية وتقنية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الجزاءات. وتلك الطلبات تستحق النظر بعناية تامة من اللجنة.

التهديد، كل ذلك يوفر للمجلس المعلومات بشأن المجالات التي ينبغي إحراز تقدم فيها. وفي ذلك الصدد، أود مرة أخرى أن أشكركم أنتم ورئيس فريق الرصد على توصياتكم لتحسين الآلية الحالية.

إننا نعتقد أن إدخال هذه التعديلات على نظام الجزاءات بصورة منتظمة أمر أساسي لجعله يعمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ولذلك، نوافق بالإجماع على تخصيص وقت، مرة في العام، لإعادة النظر بطريقة جدية ودقيقة في آلية مكافحة القاعدة. وبداية، لا يتعلق الأمر بتجميد الآلية ولكن بتحسينها في كل مناسبة. ذلك هو معنى الفقرة ٢ من منطوق القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وتكشف الاتصالات التي أجريناها عن أن معظم الأعضاء الذين اتصلنا بهم يرغبون في إبقاء تلك الصيغة المتفق عليها. وتلك مسألة جيدة جدا لفعالية مكافحة الإرهاب.

وستُجرى الآن مناقشة لاستعراض نظام الجزاءات. ونرجو أن تركز المناقشة على مسائل محددة بغية تحسين الفعالية من خلال تنفيذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في الكفاح المصمم ضد القاعدة والطالبان.

**السيد جانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** في البداية أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن مقتنعون بأن المجلس، تحت قيادتكم المقتدرة، سيحرز نتائج مثمرة. وأعتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بالأعضاء الخمسة الجدد في المجلس: البرازيل وبنن والجزائر ورومانيا والفلبين. وتتطلع الصين إلى العمل مع الأعضاء الجدد على نحو وثيق بغية زيادة تعزيز جهود المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عرضكم الذي قدمتموه بصفتمكم رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧. ونلاحظ مع الارتياح أن اللجنة تمكنت، بفضل

**السيد بعلي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أهنيئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة الجديرة بالشناء التي تقومون بها أعمال المجلس. وأشكركم أيضا وجميع أعضاء المجلس على ما لقيه الوفد الجزائري من ترحيب ومساعدة في بداية فترة عمله بالمجلس. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم وأنتم تظلمعون بولايتكم.

أشكركم، سيدي، على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمتموها من فوركم إلى المجلس بصفتمكم رئيسا للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) وعلى زيارتكم في تشرين الأول/أكتوبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى العديد من البلدان، وأعرب عن تقديري لعمل اللجنة وفريق الرصد، حسبما يقتضي القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

إننا نقدر ما اضطلعت به لجنة القرار ١٢٦٧ من جهود ودور في مكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص القائمة الموحدة التي وضعتها، والتي تشكل أداة هامة في كفاحنا المشترك ضد هذه الظاهرة.

غير أننا نلاحظ أنه ليس مدرجا سوى ٣٧١ اسما لأفراد ومنظمات، وهؤلاء يمثلون قلة ضئيلة بالمقارنة بالعدد المرتفع جدا من الأفراد والمنظمات المرتبطتين بشبكة القاعدة. ونعتقد أن هذا يرجع، من ناحية، إلى تردد بعض الدول في الإبلاغ عن أسماء إلى اللجنة وتفضيلها تبادل المعلومات على الصعيد الثنائي، ومن ناحية أخرى إلى الصعوبات التي يواجهها من اختاروا التعاون مع اللجنة في إضافة أسماء إلى القائمة الموحدة، ونظرا لعزوف بعض الدول الأعضاء في اللجنة عن الإقرار بصحة الدليل على وجود صلات بين أفراد معينين ومجموعات إرهابية معينة وبين منظمة القاعدة.

ثانيا، إن القائمة الموحدة تشكل أساس الجزاءات. وينبغي اتخاذ إجراء لتحسين أداؤها. وينبغي للجنة أن تشجع كل البلدان على تقديم قوائم الأسماء والمعلومات ذات الصلة لجعل القائمة أكثر شمولا ولتحقيق أقصى قدر من التغطية للقاعدة والطلاب وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وفي الوقت نفسه، يتعين على آلية خبراء اللجنة، عندما تقيّم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، أن تبذل قصارى جهدها لضمان أن تكون المعلومات المستخدمة صحيحة ومكتملة.

ثالثا، نحن نؤيد زيادة التنسيق والتعاون بين لجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب، اللتين ينبغي أن تكمل إحداها الأخرى. ونؤيد أيضا استمرار الاتصالات بين لجنة القرار ١٢٦٧ والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بغية استكشاف فرص التعاون بشأن الجزاءات. ونتطلع إلى المشاورات التي تجرى مع الأطراف المعنية بشأن مشروع القرار الجديد المتعلق بتحسين نظام الجزاءات. ونأمل في التوصل قريبا إلى توافق في الآراء بغية إرسال إشارة قوية جدا إلى المجتمع الدولي بشأن مكافحة الإرهاب.

والصين، كدأبها دائما، تدعم عمل اللجنة تماما وتشارك فيه، وستواصل تقديم مساهماتها في الحملة ضد القاعدة. لقد ظلت الصين حكومة وشعبا تكافح المنظمة الإرهابية في تركستان الشرقية، الأمر الذي يشكل جزءا هاما من الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب ومحاربة القاعدة. ولذلك نعتقد أن مكافحة الإرهاب في الصين ستستمر في اكتساب التفهم والدعم من المجتمع الدولي وكل البلدان المعنية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إنني أؤيد ما قلتموه، سيدي، في شكر أعضاء المجلس الذين انتهت عضويتهم.

يستمر تحسين التعاون بين اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك عن طريق إنشاء قواعد إلكترونية للبيانات تتضمن معلومات من جميع الأنواع مقدمة من خبراء ومن أعضاء اللجنة أو رئيسها عقب الأسفار التي يقومون بها إلى الميدان.

ونطالب كذلك بتعزيز التعاون بين اللجنة المعنية بالجزءات ضد منظمي "القاعدة" و "طالبان" وبين الانتربول، من أجل مساعدة اللجنة على الاضطلاع بمهمتها على نحو أفضل فيما يتعلق بوضع القائمة الموحدة وتوزيعها. وعلاوة على ذلك، نشجع رئيس اللجنة ونشجع فريق الرصد على مواصلة زيارتهما للميدان لتقييم تنفيذ تدابير الجزاءات فيما يتعلق بحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول المالية والاقتصادية.

ولا أعتزم أن أسرد هنا كل الخطوات التي اتخذها بلدي لمكافحة الإرهاب، ولكن من المفيد الإشارة إلى أن الجزائر قد أوفت دائما بالتزاماتها عملاً بقرارات مجلس الأمن وإلى أنها ما زالت تشارك بنشاط في الكفاح ضد الإرهاب على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وهكذا قدم بلدي من قبل ثلاثة تقارير بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتقريرين آخرين بموجب القرارين ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ونؤكد لمجلس الأمن، في ذلك الصدد، أن بلدي سيواصل العمل الجاد في مختلف هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن التهديدات التي يشكلها الإرهاب، وبخاصة منظمة القاعدة، للسلم والأمن الدوليين، بدلا من أن تتضاءل، لم يتسن لا عزلها ولا كبحها، ولكنها أصبحت أكثر ترابطا وعبر وطنية. ومن هنا تقوم الحاجة إلى اعتماد نهج شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية

ونطالب، في هذا الصدد، بتعزيز الشفافية في أعمال اللجنة وأساليب عملها، بغية كفاءة النظر الموضوعي على أسرع وجه ممكن في قوائم الأفراد والمنظمات الإرهابية المقدمة من الدول التي هي في وضع يُمكنها من تشجيع الدول الأكثر ترددا على التعاون على نحو أكبر مع اللجنة.

ونوافق على رأي الرئيس القائل بأن التقارير التي تقدمها الدول عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) تُمثل جانبا هاما من التعاون الدولي في مكافحة منظمي "القاعدة" و "طالبان"، وتساعد في تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن. ونفهم الأسفار التي يقوم بها رئيس اللجنة على أنها مبادرة تستهدف تعزيز التنفيذ الكامل الفعال للتدابير المحددة في قرارات مجلس الأمن، ومن ثم فإننا نشجعه على مواصلة أسفاره هذه البالغة الفائدة في زيادة إبراز أعمال اللجنة.

وعلى الرغم من أن عدد التقارير المقدمة إلى اللجنة قد زاد على مثليه منذ اعتماد القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، فإننا نلاحظ أن عدد الدول التي قدمت تقريرها عملاً بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) هو ٩٢ دولة فقط. وفي الوقت الذي نحيط فيه علما بالمعلومات التي قد تكون هي السبب وراء عدم التعاون هذا، وفي الوقت الذي نطلب فيه إلى الدول التي لم تقدم تقريرها بعد أن تفي بالتزاماتها، ونأمل أن تنظر اللجنة بتعمق في مسألة عدم قيام ٩٩ دولة بتقديم التقارير المطلوبة، وأن تعد تقريرا يتضمن قائمة بالدول التي لم تقدم تقاريرها ودوافع أو أسباب عدم تعاونها مع اللجنة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا كيما أشكر فريق الرصد على دوره في تنفيذ التدابير التي اتخذتها الدول عملاً بقرارات مجلس الأمن. ونأمل في تحسين التنسيق بين فريق الرصد واللجنة بغية تعزيز أداء الفريق ومساعدته على مواصلة وتحسين تقاريره التحليلية إلى مجلس الأمن. ونأمل أيضا في أن

يمثل الكفاح ضد الإرهاب، من وجهة نظر إسبانيا، أولوية مطلقة. ولسوء الطالع، ما زال الخطر الذي تشكله منظمتا "القاعدة" و "طالبان" يحدق بنا، ويجب على كل الدول أن تتعاون للقضاء عليه. ولقد أحرزت اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، على امتداد السنة الماضية، تقدماً نحو بلوغ أهدافها، ولكن النجاح النهائي سيتوقف على التعاون الذي تقدمه الدول جميعها. ولهذا، نناشد الدول التي لم تقدم بعد تقارير وطنية أن تفعل ذلك دون إبطاء.

ونأمل أن القرار الجديد الذي سيحل محل القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) سيحسن نظام الجزاءات، وسيساعد على تعزيز الاتصالات والتبادل السلس للأداء بين اللجنة وجميع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة، وكذلك مع لجنة مكافحة الإرهاب. وبالمثل ستؤدي الأسفار المثمرة التي يقوم بها رئيس اللجنة وكذلك الإنشاء المحتمل لمراكز تنسيق إلى تيسير تبادل المعلومات الذي تقوم إليه حاجة شديدة. ويجب أن تظل الشفافية عنصراً أساسياً في أعمال اللجنة وأعمال فريق الرصد أو من سيخلفه. وينبغي لكلا الهيئتين أن تعملوا معاً في تعاون وثيق.

وفي عام ٢٠٠٤، نبدأ مرحلة جديدة تستهدف زيادة تنفيذ تجريد الأصول، وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة على النحو المفروض على الأفراد والكيانات المرتبطتين بمنظمتي "القاعدة" و "طالبان". وينبغي أن تسمح لنا خبراتنا في مجموعها بأن ننقح تلك التدابير وأن نواصل تحسين القائمة الموحدة.

**السير إمبر جونز بارني** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة رسمية يعقدها المجلس هذا العام، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تمنياتي لكم بكل التوفيق في الرئاسة، وأن أشكر السفير تافروف على

والدبلوماسية والتشغيلية، بما فيها تقديم المساعدة القانونية، والتعاون في تبادل المعلومات، والحصول على معدات معينة تستهدف إحباط الإرهاب. ومن ثم، يجب أن يكون الكفاح ضد الإرهاب جزءاً من خطة شاملة لتشجيع ظهور نظام جديد للأمن الجماعي يقوم على مبدأ أن الأمن كل لا يتجزأ وعلى متطلبات الأمن ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. والاستقرار والأمن يرتكزان على تلك المتطلبات، ولا يمكن لأي بلد أن يكفل أمنه بمفرده (وأي شيء بخلاف ذلك قد يضر بأمن الآخرين). وهكذا، فبالإضافة إلى سعينا إلى مكافحة الإرهاب يجب أن يكون في إطار روح من الشفافية، والحياة، وحسن النية، ويجب أيضاً أن يتجاوز مجرد علاج أعراض هذه الظاهرة وأن يتصدى لأسبابها الجذرية.

وفي الختام، نأمل أن يؤدي القرار الذي سيتخذ في القريب إلى تجديد وتحسين تدابير الجزاءات المفروضة ضد منظمتي "القاعدة" و "طالبان" والكيانات والأفراد المرتبطين بهما. والتعاون المتزايد فيما بين الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، واللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) هو وحده الذي سيسمح لنا بكفالة التنفيذ الفعال للتدابير المتوخاة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**السيد أرياس** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أشعر بعظيم الامتنان على الإحاطة الإعلامية الكاملة التفصيلية التي قدمتموها لنا عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وبالنظر إلى أن ممثل أيرلندا سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، سأقتصر في بياني على بضعة تعليقات موجزة.



مدونات ومعايير أن تساعد الدول على اعتمادها لديها، وفي نفس الوقت، ينبغي للجنة أن تستمر في مساعدة الدول الأعضاء بطريقة مباشرة في التنفيذ.

ثانياً، إن المساعدة التقنية تمثل عنصراً أساسياً في مكافحة القاعدة. واللجنة في حاجة إلى التفاعل في العمل مع المجتمع الدولي لتيسير تقديم تلك المساعدة التقنية. وينبغي مضاهاة طلبات الدول الأعضاء لمساعدتها في تلبية الاحتياجات التي حددها فريق الرصد مع المانحين المحتملين. ومرة أخرى، هذه مهمة حسيمة، لكنها مهمة حققت فيها لجنة مكافحة الإرهاب، مثلاً، تقدماً طيباً، وبوسعها، في رأينا، أن تساعد لجنة الجزاءات ضد القاعدة وحركة الطالبان في تطوير أساليب مماثلة.

ثالثاً، إننا نحتاج إلى تطوير الممارسات الأفضل لتنفيذ التدابير. وأعتقد أنكم قد أشركتم، سيدي الرئيس، إلى أن ثمة دولة وعدت بتقديم إضافة لتقريرها لبيان التدابير التي اتخذتها لتجسيد الأصول، وهذا مثال جيد. وبمساعدة المنظمات الدولية المناسبة، يمكن تطوير بعض من أفضل الممارسات لتشمل مجالات أخرى، مثل تجسيد الأصول الاقتصادية غير النقدية الأخرى، والتصدي لتمويل الإرهابيين الذي يصل إليهم عن طريق المؤسسات الخيرية أو النظم البديلة للتحويلات. كل هذه طرق يمكن أن تتشاطر من خلالها أفضل الممارسات الجيدة.

رابعاً، إن كان لي أن أتناول بإيجاز مسألة أثرت في القائمة الموحدة، إذ أن التقرير يشير إلى أن الافتقار إلى تقديم أسماء يرجع في جانب منه إلى أن بعض البلدان تعتبر أن اعترافها بوجود محتمل للقاعدة أو الطالبان في أراضيها وصمة عار. وبالنظر إلى الشواهد على أن شبكة القاعدة والطالبان عالمية النطاق فعلاً، وأنها لا تعرف حدوداً أو جنسيات، يتعين أن توضح اللجنة بجلاء في هذا الشأن أنه لا يوجد

الأسلوب الذي أدار به أعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أعرب عن كامل التأييد للملاحظات التي سيدلي بها سفير أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

إن إحاطتكم الإعلامية، سيدي، والعمل الذي يقوم به فريق الرصد يستحقان الشناء الجزيل. فقد أوضحنا التقدم الكبير الذي حققته اللجنة في الحد من قدرة القاعدة وحركة الطالبان على القيام بهجمات إرهابية. إلا أنهما يبرزان أيضاً الصعوبات التي تصادفها الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير، وبالتالي مدى فعالية تلك التدابير. لذلك، كان مما يتلج الصدر أن نستمع إلى تقريركم عن زيارتكم، التي وفرت لكم بالفعل حافزاً مباشراً وجهاً لوجه. وهذا نهج تفاعلي قيّم، لا لتقصي الحقائق فحسب، بل ولتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات. وهذا يدل على أن اللجنة إنما أنشئت للمساعدة في التنفيذ وأنه ينبغي ألاّ يخشاها أو يتجاهلها أحد، كما قد يحدث أحياناً.

وأود أن أتناول أربعة جوانب بإيجاز.

أولاً، أود أن أشير إلى الدور الذي تقوم به اللجنة بوصفها محفزاً للتشجيع على التنفيذ. فاللجنة لديها مهمة حسيمة. ولا يمكن، بل ولا ينبغي، أن تعمل وحدها. والمجتمع الدولي لديه العديد من مصادر المساعدة التي يمكن استخدامها لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير. والاقتراح على اللجنة بأن تعزز تعاونها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية فيما يتعلق بالقائمة الموحدة مثال جيد في هذا الصدد. ويمكن لمنظمات أخرى أن تساعد بطرق مختلفة. وبالنظر إلى طبيعة المنظمات الإقليمية، فإن لها علاقة وثيقة مع أعضائها، ويمكنها أن تضطلع بالكثير تشجيعاً للتنفيذ، لاسيما في حالة الافتقار إلى الإرادة السياسية في بعض المجالات. ويمكن للمنظمات الدولية التي قامت بوضع

للإرهاب هو أحد المبادئ التوجيهية التي يسترشد بها بلدي في علاقاته الدولية. ومشاركة البرازيل في أعمال المجلس ستعبر بصدق عن هذا النص الدستوري.

إن عمل لجنة ١٢٦٧ أساسي في مكافحة الخطر الذي يواجهنا من خلال تجميع المعلومات التي من شأنها أن تفضي إلى وضع استراتيجيات وآليات تسمح بالحد من خطورة هذه الآفة والقضاء عليها. غير أنه يؤسفنا أن نلاحظ أن أقل من ٥٠ في المائة من أعضاء المنظمة قدموا تقاريرهم فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات ذات الصلة. وينبغي إجراء تقييم متأن لأسباب عدم الامتثال هذا، حتى يتسنى معالجتها وتصويبها. ولا بد من دراسة اتخاذ تدابير للتشجيع على المزيد من الامتثال وتضمينها في القرار الذي سنعتمده في نهاية الأسبوع الحالي.

إن زيارتكم، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيساً للجنة، والمهام التي يقوم بها فريق الرصد في بلدان مختارة هي أدوات مفيدة لجمع المعلومات فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات في الميدان. كما أنها تسمح بإجراء اتصالات مباشرة مع الأشخاص رفيعي المستوى المسؤولين عن تطبيق التدابير، الأمر الذي يزيد الوعي بشأنها في البلدان المعنية، ويسمح للرئيس بالتلقي المباشر لأي تعبير عن القلق إزاء الصعوبات التي قد تصادف عند تطبيق بعض جوانب الجزاءات. وينبغي الاستمرار في ممارسة القيام بزيارات إلى الدول الأعضاء هذا العام.

لقد كانت البرازيل عضواً منتخباً في المجلس عندما اعتمد القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في عام ١٩٩٩. والقرارات الإضافية المختلفة المتعلقة بهذه الجزاءات التي اعتمدت منذ ذلك الحين تعكس إدراك المجلس للحاجة إلى تحديث الأدوات المصممة لمكافحة الإرهاب. ولجنة ١٢٦٧ أصبحت أداة ذات طابع فريد للمجلس، وهي لا تشترك في كثير مع النظام

أي وصم بالعار في الاعتراف بوجود هذا التهديد. بل إن الاعتراف بهذا هو علامة على أن الدولة جادة في التزامها بمكافحة الإرهاب. وينبغي للدولة أن تشارك في هذا الجهد وأن تعي بما يحدث على أراضيها.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن هذا العمل الذي أصفه بأنه عمل اللجنة الشقيقة لمكافحة الإرهاب، لا بد أن يكون من الأولويات الرئيسية للمجلس هذا العام. ومنتظر تقييماً خطياً أكثر تفصيلاً للتنفيذ من قبل الدول الأعضاء والتدابير المتخذة. كما نتطلع إلى تجديد ولاية اللجنة وتحسين الجزاءات من خلال القرارات الجديدة التي سيناقشها المجلس في الوقت المناسب.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):** في

البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفد البرازيل يثق في أن رئاستكم ستكون بالنجاح، ونحن على استعداد لمساعدتكم خلال هذه الفترة. وأشكركم على كلمات الترحيب التي وجهتموها أنتم وجميع الوفود إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً.

وأود أيضاً أن أشكركم على تقييمكم الشفوي الثاني، بصفتكم رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وأشجعكم واللجنة على مواصلة عملكم هذا العام بنفس التفاني الذي أبدىتموه خلال عام ٢٠٠٣.

إن الإرهاب الدولي لا يزال يمثل تهديداً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين، ورغم الجهود الجادة المبذولة، فإن البرازيل ترى أن خطر القاعدة والطالبان ومن يرتبط بهما لا يزال يشكل أحد أوضاع مظهره. وحتى عندما يتسنى تفادي ارتكاب أعمال إرهابية، فإن التدابير التي اتخذت مؤخراً والتي تؤثر على السفر الدولي تذكرنا بوضوح كم أن هذا البلاء يؤثر على الحياة اليومية للجميع. ونبذ الدستور البرازيلي

المشاركة في مكافحة الإرهاب. ذلك أمر هام بشكل خاص لأن تدابير معالجة أوجه القصور المحددة في هيكل اللجنة تجري دراستها في هذه المرحلة ذاتها.

وإذ ننظر في السبل والوسائل لتحسين التدابير التي فرضتها لجنة ١٢٦٧، فإنه يجب، في رأينا، أن تبقى في الصدارة ثلاثة اعتبارات أساسية. الاعتبار الأول هو أنه، نظرا للطابع العابر للحدود الوطنية الذي يتصف به التهديد الإرهابي، يشكل التعاون فيما بين المجتمع الدولي بأسره عنصرا لا غنى عنه للنجاح في هذه المكافحة. ثانيا، من الأمور الأساسية كفالة اتساق التدابير التي تتخذ لمكافحة الإرهاب مع القانون الدولي ومع الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وأخيرا، بينما يشكل الإرهاب بالتأكيد آفة، لا بد من إدراك أن التدابير المتصلة بالأمن وحدها لن تمكننا من الانتصار في مكافحة الإرهاب. وكما ذكر الأمين العام على نحو ملائم في استهلال المناقشة العامة للجمعية العامة:

“إن عالما تعيش فيه ملايين كثيرة من الناس الذين يعانون من القمع الوحشي والبيّس المفرط، لن ينعم أبدا بالأمن على النحو الأوفى، حتى بالنسبة لأكثر سكانه تمتعا بالامتيازات”. (A/58/PV.7، الصفحة ٣)

وقد لا يكون المجلس هو الهيئة المثلى لكي تعالج فيه العديد من آلام البشرية، ولكن ينبغي أن يكون مدركا للعلاقة بين التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي والظروف المعيشية لجزء كبير من البشرية إذا أريد لنا أن نكسب هذه الحرب على الإرهاب.

**السيد باجا (الفلبين)** (تكلم بالانكليزية): نشاطر المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر الوفود الأخرى على

التقليدي للجزءات الذي اعتمده المجلس على مر السنين باعتباره إجراء يتخذ كمالأخبر.

إن طبيعة نظام القرار ١٢٦٧ قد أفضت إلى صعوبات في تنفيذ الجزاءات التي تتجاوز عدم الاتساق في الإبلاغ. وقد تم التأكيد على بعض هذه الجوانب في إحاطتكم، منها التضارب المحتمل بين نظام الجزاءات والمعايير الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل العملية الواجبة؛ والصعوبة في تنفيذ تجريد الأصول غير المالية؛ وعودة الكيانات المدرجة في القائمة إلى الظهور بأسماء جديدة؛ واستخدام المؤسسات الخيرية واجهات لتمويل الأنشطة الإرهابية وضرورة الحفاظ على المؤسسات الخيرية المشروعة من الضوابط المستهدفة للمؤسسات الخيرية الوهمية؛ وضرورة توفير بدائل مشروعة للمستخدمين التقليديين للنظم البديلة للتحويلات. وتشكل كل تلك الجوانب عوائق أمام تحقيق الأهداف المتوخاة.

وسيتعين أن تعالج تلك المسائل وغيرها لدى تحسين لـ “التدابير المفروضة”، كما هو مقترح في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ولا بد من المحافظة على النظر الكامل في الطابع العالمي للإرهاب ومكافحته، وفي الحاجة إلى الاستفادة من وحدة هدف المجتمع الدولي في تلك المكافحة، بوصفها هدفا رئيسيا خلال هذا الجهد.

وفي ذلك السياق، يشكل الالتزام المعلن بالاستمرار في تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة الشفافية في اللجنة خطوة في الاتجاه الصحيح. كما أن المبادرات لتحسين التعاون مع المنظمات الدولية - مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - تشكل طريقا يمكن أن يكون مفيدا يتعين استكشافه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستمرار في الجهود الرامية إلى زيادة التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب والنهوض به، فضلا عن التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى

فتكا عزيت إلى القاعدة والطالبان في مختلف أجزاء العالم. كما كانت هناك تقارير عن عودة الطالبان إلى الظهور. فتلك الأحداث لا تبرز سوى ضرورة زيادة تعزيز وتحسين تنفيذ التدابير.

وكما ندرك جميعاً، فإن للإرهاب دينامياته الخاصة به. وبينما يجري فرض تدابير جديدة أو تحسينها، يلجأ الإرهابيون إلى طرائق جديدة للعمليات لتفادي هذه التدابير بغية تعزيز أعمالهم. وبالتالي، نحن بحاجة إلى أن نبقي يقظين باستمرار في مراقبة عمليات الإرهابيين لسد الثغرات التي تسمح لهم بارتكاب المزيد من الأعمال الإرهابية. وفي ذلك الصدد، لا يمكن المغالاة في التأكيد على تعاون جميع الدول في المشاركة في المعلومات.

وحتى بينما تركز اللجنة على زيادة تعزيز التدابير القانونية والإدارية وعلى تحقيق التعاون الدولي والتنسيق تحقياً لتلك الغاية، فإن وفدي - دون صرف الانتباه عن ذلك التركيز - يود أن يسترعي الانتباه إلى الجوانب الأخرى التي يمكن متابعتها، وهي الجوانب التي أشير إليها في التقرير، مع إشارة خاصة إلى جنوب شرقي آسيا.

الجانب الأول هو ما تذكره اللجنة بوصفه نهجاً مستهدفاً. إن منطقة جنوب شرقي آسيا مرتع خصب لكل من يريد أن يفهم تخطيط القاعدة لما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وقيادتها وأساليبها. وهناك تقارير تفيد بأن القاعدة تقحم نفسها في الصراعات المحلية وتستقطب حركات الاستقلال أينما وجدت وتساعد من يسمون بالثوريين على تمويل وتخطيط وتنفيذ الهجمات. ويمكن للجنة أن تحلل وتقيم الشبكة المعقدة للإرهاب والصراعات المحلية التي تمكنت القاعدة من استغلالها. وسيقتضي ذلك إعداد تقارير من أرض الواقع وشبكة دبلوماسية واستخباراتية دقيقة. ولئن كانت أهداف القاعدة

عبارات الترحيب بالأعضاء الجدد في المجلس، بما في ذلك الفلبين.

بالإضافة إلى ذلك، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية وعلى تقديمكم - بصفتكم رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) - تقييماً موضوعياً شاملاً عن تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان والأشخاص والكيانات المرتبطين بها. ونرحب بهذه الصيغة المفتوحة والعلنية بينما نبرز الأهمية الحيوية للتعاون الدولي على جميع الصعد، ولأهمية تبادل المعلومات، ولأهمية التنسيق بقدر أكبر بين إجراءات الدول لجعل الجزاءات أكثر فعالية. وفي ذلك الصدد، قد تؤكد هذه الجلسة العلنية مرة أخرى لجميع الدول الأعضاء الأهمية الأساسية لتقديم تقارير وطنية شاملة إلى اللجنة بوصف ذلك إحدى الوسائل لتقييم فعالية التدابير وامتنال الدول الأعضاء لها، حتى وهي تبعث برسالة عن حاجة الدول الأعضاء إلى أن تكون أكثر استعداداً للتعاون مع عمل اللجنة.

ويشيد وفدي أيضاً بلجنة ١٢٦٧ على العمل الشاق الذي تقوم به - في ظل قيادة رئيسها وبدعم فريق الرصد - في جمع المزيد من المعلومات على أرض الواقع من الدول الأعضاء بغية زيادة تعزيز قدرات اللجنة على التحليل وإجراء البحوث. وفي نفس الوقت، فإن الحوارات التي أجراها الأمين العام وفريق الرصد كانت فرصاً للمزيد من توضيح تنفيذ التدابير وللمناقشة شواغل من قبيل حقوق الإنسان ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

ومنذ أن قدم الرئيس تقريره نصف السنوي، في تموز/يوليه العام الماضي، حينما أفيد عن إحراز بعض التقدم في تنفيذ التدابير - لا سيما بشأن تجميد أصول الإرهابيين وتحسين القائمة الموحدة - شهد العالم هجمات إرهابية أكثر

وماليزيا على اتفاق بشأن تبادل المعلومات وإرساء إجراءات للاتصال فيما بينها لمكافحة الإرهاب. وقد صدقت على ذلك الاتفاق منذ ذلك الوقت بروني وكمبوديا وتايلند وفيت نام. ويزيل تبادل المعلومات حواجز عدم الثقة التي تفصل فرادى الوكالات وبمكّنها من إدراك حجم الشبكات الإرهابية وعمقها. وقد اتسع مجال التفاعل وتنفيذ أحكام هذا الاتفاق ليصل إلى المسؤولين المحليين عن الإنفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت أيضا مؤتمرات وحلقات دراسية في المنطقة بشأن الأمن البحري وتمويل الإرهابيين.

ولا توفر الاستنتاجات والتوصيات الناجمة عن زيارتكم، سيدي الرئيس، مدخلات قيمة لزيادة صقل التدابير بغية تنفيذها على نحو أكثر فعالية فحسب، ولكن أيضا ما يرد من تحليل وتوصيات في التقرير الأخير لفريق خبراء الرصد.

ويمكن لمن ظل يراقب أعمال الإرهابيين أن يوفر مدخلات عن معناها وعن سبب ارتكابها وعن الربط بينها. واحتمال نجاح المنظمات الإرهابية وكذلك نجاح فرادى الإرهابيين يماثل في قوته ما تسمح به أضعف حلقة في شبكة التعاون فيما بين الدول.

ومن المهم معرفة ماذا يفكر الإرهابيون، وماذا اعتادوا عليه من تفكير، وما هو طابع منظماتهم، وماذا كانوا يفعلون من قبل. فكلما قبض على أحدهم، وكلما كشف النقاب عن فكرة للإرهابيين يتغير أسلوب عمل الجماعات الإرهابية ويصدر عنها رد فعل وتتحول إلى شيء آخر.

وفي جنوب شرقي آسيا، من المهم أن نعرف وأن نفهم كيف يمكن للقاعدة وللطالبان ولفرادى جماعات إرهابية أخرى متصلة بهما أن توحد جماعات متباينة عبر الخطوط الوطنية والعرقية باستخدام لغتها وتقاليدها. ولهذا

والطالبان معروفة بشكل عام، فإنه يمكن أن يكون للأشخاص أو الكيانات المحلية الذين يتعاونون ويتآمرون مع هاتين الجماعتين دوافعهم المحددة الخاصة للتعاون مع قضية الجماعتين. ويمكن أن تحدد الدول الأعضاء وأن تدرس اللجنة المزيد من الدوافع والأهداف المحددة لمثل هؤلاء الأشخاص والجماعات المحلية. ومن شأن ذلك النهج أن يقودنا إلى تحديد الأسباب الأساسية للإرهاب، وحتى إلى وضع المزيد من التدابير المستهدفة - وتدابير قانونية أقل - التي يمكن أن تحدث المزيد من الأثر المباشر والفعالية الطويلة الأجل.

والجانب الثاني هو المساعدة التقنية. إننا ممتنون إذ نلاحظ اعتراف اللجنة بالحاجة إلى توافر القدرات التقنية والإرادة السياسية على حد سواء بغية تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. ويمكن أن تقدم المساعدة التقنية في شكل بناء قدرات المؤسسات الوطنية لأمن الحدود وفي شكل تفكيك الشبكات المالية للإرهابيين. ونظرا لسهولة السفر في جنوب شرقي آسيا، يتصل الإرهابيون والجماعات الإرهابية بعضهم مع بعض في ائتلافات مائعة ومتحولة. وعلاوة على ذلك، فإن الآلية المالية هامة جدا لانتشار الإرهاب وعملياته. والعمود الفقري المالي لأية منظمة إرهابية هو مركز التحكم في نشاطها. ونشعر بالامتنان لأن اللجنة تنظر في أساليب غير تقليدية للعمليات فيما يتعلق ليس بتنقل الأشخاص فحسب، بل أيضا تنقل الأموال والأسلحة، كما أن اللجنة تقوم أيضا باستكشاف المساعدة التقنية لسد تلك الثغرات.

والجانب الثالث هو تبادل المعلومات. فقد استخلصت دروس قيمة من الحوار الذي أجراه الرئيس مع الاتحاد الأوروبي. ويرى وفدي قيمة مماثلة في الحوارات المقبلة للرئيس مع المجموعات الإقليمية الأخرى، إلى جانب فرادى البلدان. وعلى سبيل المثال، ما فتئت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تضطلع بعدد من المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وقبل عدة أعوام، وقّعت الفلبين واندونيسيا

ولكن أيضا من جانب الدول الأعضاء ذاتها. وينبغي ألا ننسى أن تلك القائمة هي واحدة من أكثر الأدوات فعالية لدى المجلس لمكافحة الخطر المحدق بالسلم والأمن الدوليين الذي يشكله الإرهاب.

ولسوء الطالع، يجب أن نشير إلى أن المستوى المتدني لمسألة الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) كان له أثر سلبي على قدرة المجلس على إجراء تحليل شامل لتطبيق الدول لتدابير الجزاءات التي اعتمدها المجلس.

وفي التحليل النهائي، يؤدي هذا إلى جعل التعرف على المشكلات التي نواجهها في عمل نظام الجزاءات الحالي أكثر صعوبة، وبذلك يقلل فعاليته. وبينما تجري عملا إضافيا في هذا المجال، نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك استعمال أكبر للنهج المستهدفة والانتقائية في تحديد البلدان التي تتطلب جهودها في تنفيذ الجزاءات دراسة متأنية. وفي الوقت نفسه، نود لهذا النهج أن يكون نزيها وموضوعيا.

**السيد أكرم (باكستان)** (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة الرسمية هي الأولى للمجلس هذا العام، أسمحوا لي بأن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن سعادة وفد باكستان لرؤيتكم، سيدي، تترأسون المجلس بينما نبدأ عملنا لهذا العام. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأسلوب الماهر الذي أدار به سلفكم، السفير تافروف ممثل بلغاريا، أعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

ويود وفد باكستان أن يشكر جميع أعضاء المجلس الخمسة الذين انتهت فترة عضويتهم، وأن يرحب بالأعضاء الجدد الذين شغلوا مقاعدهم هذا العام.

ونحن نشكركم، سيدي الرئيس، على عرضكم، بصفتكم رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) للتقرير والتقييم الشاملين لعمل اللجنة.

السبب يؤيد وفد بلادي ما تعزموه، سيدي الرئيس، من اتسام بالشفافية وسرعة الاستجابة والاستباقية في عملكم.

**السيد كنوزين (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية):

تسرنا رؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن. ونرحب بالأعضاء الجدد في المجلس ونعرب عن تقديرنا لتعاون أعضاء المجلس الذين انتهت مؤخرًا فترة عضويتهم.

لقد نفذت لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في العام الماضي قدرا كبيرا من العمل من أجل كفالة التنفيذ الفعال للتدابير المقيدة التي فرضها مجلس الأمن ضد الطالبان والقاعدة. وفي هذا السياق، ينبغي ذكر زيارتين أجراهما رئيس اللجنة، وفقا للفقرة ١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، لعدد من البلدان. وكانت عملية المشاورات التي عقدها الرئيس خطوة أولى صوب إرساء حوار مع فرادى الدول الأعضاء بشأن جوانب مختلفة من نظام الجزاءات المعقد. ولم يسمح لنا ذلك برصد الحالة على أرض الواقع فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا بفحص الصعوبات المحددة التي نجمت عن الإبقاء على المتطلبات المعنية. ونحن مقتنعون بأن هذه الممارسة للتعاون بين اللجنة والدول الأعضاء قد أثبتت جدواها وفعاليتها، ولذلك ينبغي مواصلة هذا.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ عما قريب قرارا جديدا لتحديث معايير نظام الجزاءات. ويجري العمل بالفعل بشأن القرارات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار، نعتقد أنه من المهم للمجلس أن يراعي خبرة لجنة الجزاءات وفريق الرصد، التي أظهرت أن التدابير المقيدة الفعالة تحتاج إلى قدر أكبر من التوضيح بشأن مجالها.

ويتعين اتباع نهج أكثر حذرا تجاه القائمة الموحدة للأفراد والمنظمات الذين تنطبق عليهم الجزاءات، وينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لا من جانب لجنة الجزاءات فحسب،

القاعدة والطلابان المرتبطين بهما. وينبغي مواصلة هذه الزيارات وهذا الحوار في المستقبل من أجل توعية كل من اللجنة والدول الأعضاء بضرورة تنسيق العمل والتعاون المتبادل.

وينبغي أيضاً أن يستمر رئيس اللجنة في سياسته المتمثلة في الشفافية في عقد جلسات دورية لحشد أقصى دعم من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن تقوم اللجنة كذلك بتبسيط عملية تقديم أسماء جديدة تضاف إلى القائمة الموحدة وتحسين هذه العملية. فلا ينبغي للدولة المقدمة للأسماء أن تتشاور مع الدول المعنية فحسب، بل أن تزودها أيضاً بأكثر قدر ممكن من المعلومات الأساسية أو الأدلة، سواء لكفالة مصداقية القائمة أو للوفاء بالإجراءات والمتطلبات القانونية الواجبة.

وجلي أن الوضوح والدقة من الوجهة القانونية لازمين فيما يتعلق بإعداد هذه القائمة. ونرى بصفة خاصة ضرورة الدقة في تحديد تغطيتها للطلابان، مع مراعاة حقائق الواقع الذي ينشأ في أفغانستان.

ولا يزال تمويل الإرهاب أحد المجالات الرئيسية التي تبعث على القلق. وينبغي أن تواصل اللجنة تركيزها على نظم التحويلات البديلة. ومن المهم في هذا السياق تقديم مزيد من المساعدة للدول التي تحتاج إليها لتحسين هياكلها المالية، بما فيها النظم المصرفية.

وندرك احتياجات اللجنة من حيث الخبراء والدعم التحليلي من أجل تنفيذ ولايتها وفقاً لقرارات المجلس. ونرجو أن يتم تعيين الخبراء والمحللين بما يتماشى مع مبادئ التوزيع الجغرافي العادل وغيره من قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

وينبغي للجنة أيضاً أن تولي مزيداً من الاهتمام لبعض العوامل من قبيل الملل من الإبلاغ، التي قد تعوق

إن باكستان في طليعة الدول التي تكافح الإرهاب. فقد نشرنا ٧٠ ٠٠٠ جندي على حدودنا مع أفغانستان لاعتراض أعضاء القاعدة وطلابان الذين يتسللون عبر الحدود وللبحث عنهم. وقد وضعت باكستان شبكة استخبارات فعالة وأنشأت قوة للرد السريع لهذا الغرض. وقد ألقينا القبض على أكثر من ٥٠٠ عضو من أعضاء القاعدة وطلابان في هذه الحملة، وهي حملة يتواصل تنفيذها في الوقت الحالي.

إن القاعدة اليوم ليست سوى ظل لما كانت عليه في الماضي. ولكن طابع الخطر، حتى وإن تبدد بقدر أكبر، فهو أكثر تعقيداً. ومن خلال تمزيق الخلايا والتعاقد من الباطن على تنفيذ العمليات الإرهابية، أجرى الإرهابيون عمليات في بلدان عديدة، بما فيها بلدي، ويجب أن تتصدى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب لخطر الإرهاب المتغير الذي يتطور.

ونحن نقدر العمل الذي أنجزته لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وطلابان، ونؤيد تأييداً كاملاً جهودها في جميع المجالات. ولقد رحبنا بزيارتكم، سيدي، لباكستان. ونعتقد أن زيارتكم لبلدان عديدة قد نشطت عمل اللجنة، ونثق بأنكم وجدتم تفاعلاتكم في باكستان إيجابية وبناءة.

وتطلب باكستان من جانيها، كما تعلمون يا سيدي الرئيس، المساعدات المالية والتقنية لتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بأجهزة الرصد في موانئ الدخول إليها والخروج منها، وفيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات والمقترحات بشأن التقرير الذي تلقيناه اليوم. لقد لاحظنا أن الزيارات التي قام بها الرئيس وأعضاء اللجنة كانت مفيدة في الاطلاع مباشرة على الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الإرهاب، وخاصة

وفظاعة الإرهاب بالنسبة للناس والعلاقات الإنسانية والعلاقات بين الدول من الشدة بحيث لا يمكن لبلد أن يتغافل عنه، لأنه يمكن أن يوجه ضربته في أي مكان، على نحو عشوائي.

ولهذا السبب تتطلب مكافحة الإرهاب بالنظر إلى طابعها العابر للحدود الوطنية زيادة في التعاون الدولي. ومن المهم أيضاً دراسة النهج التي تتخذ والوسائل التي تتبع في عملية إشراك جميع الدول بشكل أكثر فعالية في المعركة الطويلة الأجل مع الخطر الذي يمثله أعضاء القاعدة والطالبان.

ولكي يكون هذا الكفاح فعالاً لا بد من أن يكون متوازناً يأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع الاجتماعي بكل بلد من البلدان وقدراته الفنية والبشرية.

ويظهر تقريركم يا سيدي، على نحو هام، المصاعب التي تصادفها الدول. ولذلك فإن الزيارات التي قمتم وقام بها فريق الرصد ذات أهمية في تعزيز وتشجيع الحوار مع الدول، لأن الإرهاب عملية متدرجة. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا للعمل الذي تؤديه اللجنة.

ونشجع أيضاً الجهود المشتركة والتنسيق المشترك بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، لكي يتم التوفيق بشكل أفضل بين التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب وبين الخطر الذي تشكله القاعدة والطالبان فضلاً عن المرتبطين بهما.

وفي الختام، يود وفدي أن يثني عليكم يا سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

**السيد غسبار مارتنس** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):  
سوف أبدأ يا سيدي الرئيس بضم صوتي إلى الآخرين إعراباً عن تقديرنا الحار لكم وذلك للدور الذي ما برحتم تؤديه بصفتكم رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧

تعاون الدول مع اللجنة. ولكي تحافظ اللجنة على مصداقيتها ومشروعيتها، ينبغي أن تواصل العمل في نطاق ولايتها لكفالة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وختاماً، ينبغي ألا يقتصر تقييم أداء الدول على أساس تقاريرها القطرية فحسب، وإنما أيضاً على أساس الإجراءات التي تتخذها لمكافحة الإرهاب على أرض الواقع. ولا يمكن أن تنجح الحرب على الإرهاب ما لم نتصد للمشكلة من جميع جوانبها. فالتدابير العسكرية والإدارية لا تمثل إلا جزءاً من الرد الشامل الذي تتطلبه المشكلة. ويلزم أن نبحث عن حلول طويلة الأجل وأن نولي مزيداً من الاهتمام للعوامل التي تشكل جذور الإرهاب. وثمة ارتباط بصفة خاصة بين الفقر والاضطهاد الديني والسياسي والظلم من ناحية، وبين الإرهاب من الناحية الأخرى.

لذلك يجب أن تشن الحرب على الإرهاب شاملة، على جبهة عالمية، وأن تتم بتبصر وفهم. ولا ينبغي لها أن تضعف القيم الأخلاقية لمجتمعاتنا. ولا يجب أن يخطفها من يسعون لاستعمالها مرراً لقمع الشعوب الأخرى. ولا يجب السماح لها بأن تولد صراعاً للحضارات.

**السيد آدشي** (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعرب لكم يا سيدي الرئيس عن تقديره العميق للجهود الدؤوبة التي تبذلونها في رئاسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بهدف شن حرب ذات فعالية وكفاءة على الخطر الذي تشكله شبكة القاعدة والطالبان.

وبالرغم من الصعوبات التي تواجهه، فإن التقدم المحرز يدل بجلاء على توافر الإرادة السياسية لدى الدول لمكافحة الإرهاب بالتصميم اللازم، بالنظر إلى أنه أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي في بداية هذه الألفية.



ولقرارات الحظر على الأسلحة والسفر يعتمد أساسا على مصداقية القائمة الموحدة تلك.

وعندما نتكلم عن قدرة وأساليب عمل لجنة الجزاءات فإننا ننطلق من تجربتنا الخاصة. وأحد أهم الدروس التي تعلمناها هو أنه لئن كانت المسؤولية الأولية عن تنفيذ الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن التنفيذ الفعال يعتمد على التنسيق القوي والاتصال المستمر بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وإن لجان الجزاءات والأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تؤدي كلها دورا حاسما سواء في رسم الإطار الإجرائي لتنفيذ الجزاءات، أو في توفير الدعم للدول الأعضاء، أو في جعل الجزاءات أكثر فعالية وكفاءة.

لقد كان تشكيل أفرقة خبراء مستقلين وآليات رصد مستقلة نجحا ابتكاريا رحبنا به في تطبيق جزاءات الأمم المتحدة. وهذا درس آخر تعلمناه من تجربتنا الخاصة. فقد قدمت أفرقة الخبراء أهم مساهمة في تحسين طابع ونطاق انتهاكات الجزاءات. كما أن وضعها القانوني كأجهزة مستقلة يسر مهمة التعريف بمنتهكي الجزاءات وفضحهم، وإن تلك المهمة أصبحت واجهة هامة من عمل تلك الأجهزة. لذلك نتني على الدور الذي دأب فريق الرصد على الاضطلاع به للنهوض بعمل اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧. ويحدونا الأمل أن يحافظ الفريق على استقلالته ومستوى تقاريره التحليلية المرفوعة إلى المجلس.

وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) يجدر التنويه بأن أنغولا قدمت تقريرها للجنة تنفيذا للقرار. وفي ضوء الحاجة إلى تحسين التدابير وجعلها أكثر إنصافا وفعالية بالنسبة إلى التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، أخذت حكومة أنغولا زمام مبادرات متعلقة بمنع

(١٩٩٩). ويساعد إسهامكم الملحوظ فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) على كفاءة النجاح الكبير الذي توجت به أعمال اللجنة. كما أن ما تظهرونه من مقدرة على القيادة نموذج للدور الذي يمكن للرئيس المتسم بروح المبادرة أن يؤديه في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ونشكركم جزيل الشكر على ذلك.

وتظهر عودة الطالبان إلى الظهور في أفغانستان خلال الأشهر الأخيرة بوضوح أن شبكة القاعدة أبعاد ما تكون عن الهزيمة والتفكيك، وأنها ما زالت تشكل خطرا حقيقياً على السلام والأمن وتحدياً للمجتمع الدولي بأسره.

ونشاط الرئيس آراءه المتعلقة بالدور الذي يؤديه تقديم التقارير القطرية في تحليل اللجنة ودراساتها لكيفية خوض المعركة ضد الإرهاب بطريقة أفضل. لكن اللجنة، برأي وفدي، ينبغي أن تدرس الأسباب التي قد تكشف مواطن الضعف في الإبلاغ التي تتسبب جزئيا على الأقل في قلة استجابة الدول الأعضاء في تقديم تقاريرها للجنة، حسبما هو مطلوب في الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). إن لجنة مكافحة الإرهاب جهاز هام في تقييم مستوى امتثال الدول لنظم الجزاءات وكفالة انتهاج أسلوب رصد أوسع.

ولما كانت اللجنة تحتاج إلى التعاون الدولي في إنجاز ولايتها، فإننا نؤمن بأن المبادئ التوجيهية المحسنة للجنة ستيسر هذه العملية وتشجع الدول الأعضاء على الوفاء بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ونؤكد أيضا على أهمية القائمة الموحدة التي تحتفظ بها اللجنة، والتي يصفها التقرير، بحق، بأنها أداة حاسمة الأهمية في هذا الصدد. إن التنفيذ الكامل للجزاءات

للإرهاب، التي كثيرا ما يستغلها الإرهابيون، لا سيما زعماء عصاباتهم - أي المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستفحلة في شتى أقاليم العالم.

**السيد موتوك** (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة أول جلسة علنية للمجلس منذ بداية ٢٠٠٤، يسرني بالغ السرور أن أهنتكم، سيدي، وأن أتعهد لكم بتقديم كامل دعم الوفد الروماني لكم في اضطلاعكم بواجباتكم الرئاسية. ونعرب عن امتناننا للبلدان العشرة التي تمتعت بعضوية المجلس في العام الماضي على ترحيبها المشجع جدا بنا في هذا الجهاز، وكذلك على مساندتها السخية لنا في التمهيدي لولاية رومانيا كعضو منتخب في المجلس.

وأود أن أشاطر الآخرين عبارات التهنية لكم، سيدي، سواء على تقريركم المقنع جدا، والذي تؤيده تأييدا كاملا، أو على عملكم الممتاز كرئيس للجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧. إن تفانيكم على رأس اللجنة والدعم القيم من الفريق الشبلي والأمانة العامة وفريق الرصد خلقا المتطلبات الضرورية المسبقة لإحراز التقدم في عمل اللجنة. وأود أيضا أن أطمئنكم على التزام رومانيا التام، كنائب لرئيس اللجنة، بالنهوض بالأهداف التي تضعونها.

تعلن رومانيا عن تأييدها للبيان الذي سيدي به الممثل الدائم لأيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأطرح ثلاث نقاط محددة فقط من وفدنا.

أولا، نشي على الرئيس لقيامه مؤخرا بزيارة بلدان مختارة، ونؤيد بقوة مواصلة هذه الممارسة القيمة. إن النتائج التي خلص إليها السفير مونيوز في أعقاب تلك الزيارات، مقرونة بالتوصيات الواردة في تقارير فريق الرصد، تشكل نقطة بداية جيدة سواء لتحسين التدابير السارية المفروضة على الطالبان والقاعدة أو لتحسين عمل اللجنة.

الإرهاب وقمعه. ففيما يتعلق بتجميد الأصول المالية والاقتصادية، يعمل بنك أنغولا الوطني بتنسيق كامل مع أجهزته التحقيقية والبحثية، مثل وحدة تحقيقات الجرائم المالية، والهيئات المكلفة بمراقبة ورصد الصيرفة والأسواق المالية والائتمانات، فضلا عن الأعمال التحضيرية والتحقيقية المتصلة بالقضايا التي تنطوي على ما يبرر الارتياح بأنها تتعلق بغسل الأموال أو بجرائم مشابهة.

كما أن مكتب الهجرة وضع نظاما وطنيا لمراقبة الهجرة يمكن من خلاله نقل المعلومات إلى جميع نقاط العبور الحدودية. ويستخدم نفس الأسلوب لتعميم قوائم الأمم المتحدة المستكملة لمنع الأفراد المسجلين في القائمة من دخول أنغولا أو لاحتجاز أولئك الأفراد ليتسنى بدء الإجراءات القضائية ضدهم.

ونحن على اقتناع بأن التعاون الدولي يوفر الأساس الذي يمكن البلدان من تقوية قدراتها على تنفيذ التدابير المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن على أفراد القاعدة والطالبان والكيانات المرتبطة بهما. وتبقى جمهورية أنغولا مخلصه في العمل على تقوية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وبخاصة في تحسين عملها مع الإنتربول.

وبينما أحرز تقدم مهم، فإن المزيد من الجهود مطلوب لأنه، مع الأسف - كما هو مذكور في تقرير فريق الرصد - ما زالت مصادر تمويل كثيرة للقاعدة لم تكتشف بعد، وما زالت القاعدة تتلقى الأموال من الجمعيات الخيرية والمتبرعين الأثرياء وأصحاب الأعمال وفرادى المجرمين، بمن فيهم المتاجرون بالمخدرات. وبالتالي لا بد من مواصلة العمل بشكل حاسم.

أخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا، على الأمد البعيد، بينما يتعين علينا أن نواصل بثبات معالجة تهديدات الإرهاب ودحره، فإننا يجب ألا نغفل الأسباب الجذرية

شرقي أوروبا. وستستضيف بوخارست بالتالي المركز الإقليمي لمبادرة التعاون في جنوب شرقي أوروبا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، وهو المركز الذي ساعد على مدى نصف عقد من الزمن في الإجهاز على الجريمة المنظمة في المنطقة دون الإقليمية على أساس آلية فريدة من البيانات المتشاطرة والتعاون بين الشرطة الوطنية وسلطات الجمارك. وينبغي الاستفادة من خبرتها في الأنشطة التي بدأت تضطلع بها كل من لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وختاماً، أعتقد أن الأوان قد آن تماماً لتقييم الخبرة التي اكتسبناها والنظر إلى المستقبل. فالقاعدة ما زالت تشكل تهديداً خطيراً حيث أنها تتكيف مع أوجه الضعف القائمة وتستفيد منها. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يتهيأ لمواجهة هذا الخطر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إندونيسيا. أذعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أعرب عن تقدير وفدي لأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة العلنية لتقييم الملاحظات الشفوية التي أدلى بها رئيس لجنة الجزاءات. وقبل أن أمضي في كلامي، لا بد من الإشادة برئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وكذلك بأعضائها والخبراء المعنيين، على تفانيهم والعمل الدؤوب الذي يضطلعون به.

ما فتئت حكومة إندونيسيا ترى أننا نحتاج إلى تعاون عالمي يكون محوره الأمم المتحدة، وإلى انخراط جميع الحضارات والأديان لمكافحة الإرهاب الدولي بفعالية. ويجب على الدول الأعضاء التطلع إلى الأمم المتحدة في كفالة أن تكون الصكوك المعنية بالقضاء على هذه الآفة متعددة الأبعاد

نقطتي الثانية تتعلق بقلق رومانيا من ضخامة عدد الدول التي لم تقدم التقارير المطلوبة بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ونود أن نذكر بأن المسؤولية عن التنفيذ الفعال للتدابير التي فرضها مجلس الأمن بشكل شامل ضد الطالبان والقاعدة تقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها. ولا شك في أن تقديم التقارير القطرية يظل أداة هامة لتقييم مستوى التنفيذ والصعوبات العملية المقترنة به. لذلك، ناشد جميع الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

إن نوعية التقارير في غاية الأهمية أيضاً، وعليه يتوجب زيادة تحسینها، بما في ذلك أن يصبح نهجها أكثر تركيزاً. وبالمثل، فإن الصعوبات التي يواجهها العديد جداً من الدول باستمرار في تقديم تقاريرها ينبغي التصدي لها، ويتعين استحداث وتنفيذ سبل إضافية لمساعدتها.

ملاحظتي الثالثة تتعلق بما للتعاون الإقليمي من قدرة محتملة على تأدية دور هام في مكافحة الإرهاب الذي ترعاه طالبان والقاعدة. فكلنا معرضون للإرهاب. وكلنا نحتاج إلى التعاون والتشاور إزاء المخاطر وتنسيق التصدي لها. وتعتقد رومانيا اعتقاداً قوياً أن المنظمات والمبادرات الإقليمية يمكنها الاضطلاع بذلك. ولا شك أن أحد أكبر الإسهامات في هذا الميدان يأتي من الاتحاد الأوروبي. وعندما كانت رومانيا رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أقدمت عام ٢٠٠١ على بلورة أول رد إقليمي في سياق ١١ أيلول/سبتمبر، وقدمت بالتالي إسهاماً محمداً في منع الإرهاب ومواجهته على الصعيد الدولي.

ونظراً لأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي أرض خصبة محتملة للأنشطة الإرهابية، فإن رومانيا تلتزم أيضاً بالعمل القيم الذي يُضطلع به في التصدي للجريمة المنظمة على الصعيد دون الإقليمي، وذلك بالشراكة مع دول جنوب

لقد أدركنا أن التعاون الدولي بين الشرطة الإندونيسية وقوات الشرطة من بلدان أخرى في التفجير الذي شهدته بالي لم يسفر عن اعتقال ما يزيد على ٤٤ شخصا فحسب، وإنما أيضا عن إمالة اللثام عن الشبكة مما أدى إلى إلقاء القبض على إرهابيين رئيسيين آخرين شاركوا على ما يبدو في عدة أعمال إرهابية أخرى، لا سيما تفجيرات في إندونيسيا، في غضون السنوات الخمس الماضية. ومثل هذه العملية الاستقصائية تؤكد بالتالي أهمية تعزيز التعاون الدولي. ونجاحها سيكون محدودا إذا لم ترافقها خطوات هامة أخرى، بما في ذلك العملية القانونية وتقديم الإرهابيين إلى العدالة. وبفضل هذا النهج تمكنت إندونيسيا من توطيد العمليات الديمقراطية التي بدأت عام ١٩٩٨.

وفيما يجري اتخاذ تدابير قانونية أخرى حيال مرتكبي الأنشطة الإرهابية، يسر وفد بلادي أنه بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قدمت إندونيسيا تقريرها الوطني امثالا للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ولقد صيغ ذلك التقرير وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة، وإنني على ثقة بأنه يظهر استعداد وفدي للتعاون مع اللجنة بصورة كاملة. وينبغي أن أنوه بالزيارة المفيدة التي قمتم بها إبان إعدادنا للتقرير بوصفكم، سيدي، رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى إندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى التوصيات الواردة في تقييم الرئيس عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). نود أن نرحب بتلك التوصيات، ولا سيما الالتزام بالإبقاء على قنوات مفتوحة من الاتصالات مع جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية والتقنية. ويحدونا الأمل أن يزيد ذلك من تعزيز المبادئ الأساسية المتمثلة في التعاون الدولي والشفافية وروح الحوار، وهي شروط مسبقة لمكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

في طابعها، وذات نهج سياسية وقانونية ومالية وعسكرية وأمنية. وتعتقد إندونيسيا أنه في غياب هذه النهج المتعددة المسارات، لا يمكن للحلول إلا أن تكون لأمد قصير ومحدودة في طابعها. ومن المحتم أن هذه النهج لن تتكامل بالنجاح إلا إذا جرى تطبيقها عن طريق تعددية الأطراف التي تنطوي على إقامة حوار بين الحضارات والأديان. وبدون هذه النهج، فإن الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لهذا الشر لن تحقق أهدافها الأساسية.

وقبل شن الهجمات الإرهابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بوقت بعيد، وقعنا نحن أنفسنا، للأسف، ضحية لأعمال الإرهاب. إننا ندرك جيدا الألم والمعاناة والأثر المدمر الذي تلحقه أعمال الإرهاب هذه بالمجتمعات. ونتيجة لذلك، بدأت إندونيسيا تنفذ تدابير مختلفة للتخفيف من حدة تلك الآفة وطنيا وثنائيا وإقليميا ودوليا.

فعلى الصعيد الوطني، اتخذت مجموعة من القرارات والخطوات ليس بهدف الكشف عن مرتكبي الإرهاب فحسب، وإنما أيضا للنجاح في تقديمهم إلى العدالة. وتلك التدابير التي تزيد وعي شعبنا إزاء العواقب التي تسفر عنها تلك الهجمات، يجري تنفيذها بصرامة في إطار القانون والعمليات الديمقراطية ومعايير غير تمييزية، الأمر الذي أكسبها ثقة عامة الناس. ونظرا لأن شبكات الإرهابيين وأنشطتهم تتخطى الحدود الوطنية، تتعاون إندونيسيا مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فضلا عن بلدان ومجموعات أخرى من الدول، بما في ذلك أستراليا واليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. والمزيد من النجاح في التصدي للإرهاب سيتطلب، حسما أشار إليه وفدي فعلا، بذل جهود دولية متواصلة، إضافة إلى تعاون متزايد على نطاق عالمي، وفي مجال تشاطر المعلومات والتنسيق. وهذه الاستراتيجية تتطلب أيضا من جميع البلدان الراغبة في المشاركة أن تكون لديها الوسائل المالية والتقنية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير إندونيسيا على كلماته الرقيقة التي وجهها لي وعلى ما قدمه من معلومات.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل أيرلندا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد راين** (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة، وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وقبرص، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والبلدان المرشحة، وهي بلغاريا، ورومانيا، وتركيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانضمام المرشحة، وهي ألبانيا، والبوسنة والمهرسك، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وكذلك أيسلندا العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس هذا العام، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة، وأن أقدم التهاني الحارة إلى ممثلي الأعضاء الجدد في المجلس: الجزائر وبنين، والبرازيل والفلبين ورومانيا.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن الامتنان للتقرير البناء جدا الذي قدمه هذا الصباح رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧. وما زالت العقبات التي تعترض طريق اللجنة كبيرة وكثيرة. ولذلك، يستحق السفير مونيوز الشناء على توجيهه لأنشطة اللجنة، وخاصة على الطريقة الإيجابية والنشطة التي تتناول بها المسائل الحساسة التي تواجه اللجنة.

إن الحوار الوثيق مع أعضاء الأمم المتحدة كافة ما زال أساسيا. ونرحب، في هذا المجال، بنية اللجنة في متابعة نهج نشط في عملها، مع الحفاظ على الشفافية والتعاون الإيجابي. ويحرص الاتحاد الأوروبي على إقامة علاقات أوثق

ويسرني أن أفيد المجلس علما، كجزء من تلك الجهود، بمبادرة اتخذتها حكومة إندونيسيا بالتعاون مع حكومة أستراليا، لعقد الاجتماع الوزاري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بمكافحة الإرهاب في الفترة من ٤ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في بالي، إندونيسيا. وسيكون موضوع الاجتماع "تعزيز التنسيق والتعاون في مكافحة الإرهاب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". ويؤمل أن يتمكن هذا الاجتماع من إضفاء زخم إضافي على الجهود النشطة التي تبذل أصلا لمكافحة الإرهاب في تلك المنطقة، عن طريق التركيز على أهداف عملية وتشغيلية، وتحديد سبل جديدة لتعزيز التعاون، وتشجيع المزيد من العمل الفعال بين وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات في المنطقة.

والمبادرة الثانية التي تؤيدها حكومة إندونيسيا هي مبادرة لمنظمة غير حكومية، نهضة العلماء، إحدى أكبر المنظمات الإسلامية في إندونيسيا، عقدت في شباط/فبراير الماضي مؤتمرا دوليا للعلماء الإسلاميين في جاكرتا بغية التداول في أفضل السبل التي يمكن بها إظهار صورة الإسلام للعالم الخارجي باعتباره رحمة للعالمين، بدلا من الصورة التي تظهرها بعض الدوائر الآن عن الإسلام. وسيكون ذلك إسهاما آخر في زيادة التفاهم بين الحضارات.

وفي الختام، أود أن أؤكد اقتناع إندونيسيا الراسخ بأن الإرهاب مشكلة تواجه العديد من الدول وأن أفضل طريقة لقمع هذه الآفة تتمثل في النهج المتعددة الجوانب والمتعددة الأطراف القائمة على التعاون والتضافر الدوليين، وعلى روح الحوار بين جميع الدول والحضارات والأديان. وإندونيسيا، وهي أحد هذه الأطراف، مستعدة، كما فعلت في الماضي، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة وللعمل مع الدول والمنظمات الأخرى من أجل ضمان هزيمة الإرهاب إلى الأبد.

الأفراد المنوي إدراجهم في قوائم الجزاءات التجميعية عن الإدراج وأسبابه ونتائجه؛ وينبغي تطوير حق الاستماع بالنسبة للأفراد المدرجين في القوائم. ونأمل أن تتجسد المقترحات التي جرى بحثها في الحلقة الدراسية في القرار الجديد الذي يجري التداول بشأنه حالياً.

لقد أُنبتت اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧، أثناء السنوات الأربع منذ إنشائها، أنها شكّمتها في كفاحها ضد التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين الناجم عن الأعمال الإرهابية للقاعدة وطالبان. أن قدرتها على التكيف السريع مع الأوضاع المتغيرة جديدة بالتنويه الخاص. ونرحب بحقيقة أن قراراً جديداً قيد التداول الجدي الآن بحيث يعكس الحاجة العامة - ولا يقتصر على هذه اللجنة - ويقضي بأن يظل نظام الجزاءات قيد المراجعة في إطار زمني محدد. وعندما تتطور الحالة في الميدان سلماً أو إيجاباً، كذلك ينبغي أن تتطور التدابير التي اعتمدها المجلس. ويجب على المجلس أن يتجاوب مع هذه التغيرات وأن ينظر إليه بوصفه كذلك.

إن التقرير الثاني الذي صدر مؤخراً، عن فريق الرصد، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١)، يعد وثيقة هامة وشاملة، وتستدعي النتائج والتوصيات الواردة فيه بحثاً دقيقاً. ونؤكد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى المزيد من الشفافية في أساليب عمل الفريق وفي التداول بشأن نشر تقاريره. ونقترح أن يقوم فريق الرصد مسبقاً بالتدقيق الوافي مع الدول الأعضاء التي يرد ذكرها في تقاريره بشأن المعلومات والبيانات ذات الصلة.

إن الاتحاد الأوروبي يشاطر بقوة فريق الرصد قلقه إزاء انخفاض عدد تقارير التنفيذ المقدمة عملاً بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، وبشأن الأدلة على أن التدابير الواردة في ذلك القرار، وكذلك في القرارات السابقة، وخاصة القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والقرار ١٣٩٠

مع اللجنة، وهو الأمر الذي جرى اقتراحه في معرض الاجتماع الذي عقد بين السفير مونيوز ووفد اللجنة نفسها مع الفريق العامل من مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي عقد في بر وكسل في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما أننا نعتبر تنظيم إحاطات إعلامية مفتوحة لجميع الدول بصفة دورية عن عمل اللجنة اقتراحاً عملياً وطيباً.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأهمية مراجعة وتنقيح المبادئ التوجيهية والقواعد الإجرائية لعمل اللجنة. وقد أسعد الاتحاد الأوروبي أن اللجنة تنوي مواصلة السعي لتحسين هذه المبادئ التوجيهية والقواعد الإجرائية.

وقد عقب السفير مونيوز على نشاطاته الترويجية المكثفة الأخيرة عن عمل اللجنة، وعلى زيارته الناجحة لأوروبا من بين الزيارات التي قام بها. وقد كان حوارنا مع السفير مونيوز أثناء زيارته إلى أوروبا مستفيضاً ومثمراً. وبحسنا بدقة مسألة تعريف وتجميد الموارد غير المالية وغيرها من الموارد الاقتصادية، والتحديات الناجمة عن تنفيذ حظر السفر، وغير ذلك من الشواغل المتصلة بالقائمة التجميعية للجنة، بما في ذلك المسألة الهامة جدا المتعلقة بحقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجب اتباعها. فمكافحة الإرهاب ينبغي أن تتم من خلال احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفيما يتعلق بالموضوع الأخير، نود أن نذكر بالحلقة الدراسية التي عقدت بإشراف السويد وألمانيا وبرعاية الاتحاد الأوروبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والتي ضمت عدداً يزيد على ستين خبيراً مختصاً في موضوع الجزاءات. وقد تم تقديم بعض المقترحات العملية، كان من بينها: أن القرارات ذات الصلة، أي الأساس القانوني لفرض القيود، ينبغي أن تتضمن معايير وتعريفات واضحة للإدراج في القوائم ونطاق هذه القوائم؛ ينبغي بقدر الإمكان إبلاغ

على ما قمت به من تعزيز لمبدأ الشفافية بشأن هذه المسألة الهامة.

إن ليختنشتاين ملتزمة بالكفاح العالمي ضد الإرهاب. فقد صادقت على جميع الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة المكرسة لمكافحة الإرهاب ونفذت مجموعة شاملة من التدابير الهادفة لمكافحة تمويل الإرهاب على نحو خاص. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمد برلمان ليختنشتاين مجموعة من التشريعات المضادة للإرهاب، دخلت حيز النفاذ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فعزز بشكل أكبر القانون الجنائي الحالي على وجه الخصوص.

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون ليختنشتاين بشكل نشيط مع اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ ومع لجنة مكافحة الإرهاب، ووفت بجميع التزاماتها في تقديم التقارير للجنة وأجرت حواراً مع كليهما. إن المسائل قيد البحث تلقى أكبر قدر من الاهتمام من جانب السلطات المختصة في عاصمتنا، وكذلك في بعثتنا الدائمة في نيويورك. ومنذ اعتماد القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، استقبل المسؤولون في تلك السلطات أعضاء كل من فريق الرصد ولجنة الجزاءات نفسها. وتم توفير التعاون الكامل والبناء في كل هذه اللقاءات، ويسعدنا بشكل خاص، السيد الرئيس، أنكم أعربتم عن الرضا لسلطانتنا في أعقاب زيارتكم لبلدنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

لقد جدد مجلس الأمن بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) نظام الجزاءات ضد القاعدة والطالبان والجماعات المرتبطة بهما لمدة عام إضافي، ولذلك سيحين وقت تجديد هذه الجزاءات في نهاية هذا الأسبوع. ومن الواضح، في رأينا، أن التجديد ضروري وأن الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن بحاجة إلى المزيد من التعزيز. إن عملية التنفيذ كانت حتى الآن متفاوتة، ويبدو أن بعض الدول لا تستخدم قرارات

(٢٠٠٢)، لم يتم تنفيذها على نحو كاف. وحيث أن القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أُخذ وفقاً للفصل السابع من الميثاق، فهو قرار إلزامي يقضي بأن تطبق جميع الدول الأعضاء التدابير التي نص عليها. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الفعال للقرار ويكرر تصميمه على التعاون الكامل مع اللجنة وفريق الرصد في هذا المجال.

وما زال فريق الرصد يؤدي دوراً أساسياً في رصد تنفيذ نظام الجزاءات، ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للفريق على تقريره الثاني. ويتناول التقرير بعض الجوانب التي ما زال هناك مجال لإدخال تحسينات عليها إزاء تنفيذ التدابير الواردة في القرارات ذات الصلة. ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بشكل خاص بالنتيجة التي خلص إليها الفريق، أي أنه بدون اعتماد قرار أكثر صلابة وشمولاً يلزم الدول باتخاذ التدابير المنصوص عليها، فإن الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذه المعركة الهامة قد يصبح هامشياً.

لذلك، يتطلع الاتحاد الأوروبي بتوق إلى الاعتماد المبكر للقرار الجديد. وفي هذا المجال، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لمجلس الأمن أنه ودوله الأعضاء على استعداد لتنفيذ التدابير الإضافية التي سينص عليها القرار الجديد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ليختنشتاين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد واناويزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): سيدي، نود أن نثني على عملك كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وأن نشكر بشكل خاص على الإحاطة الإعلامية المفيدة والشاملة التي قدمتها للمجلس هذا الصباح. كذلك نرحب بعقدك هذه الجلسة بصفتك رئيساً لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، ونحييك

بشأن الحالات لم تنقيد دائما بضمان تحسين تنفيذ التدابير التي قررها المجلس. كما أننا لاحظنا مرة أخرى أن التقرير الذي أعده فريق الرصد تم تسريبه إلى الصحافة قبل أن تستلمه الدول المعنية. ونأمل ألا يتكرر ذلك في المستقبل. وأود في هذا السياق أن أضم صوتي إلى الملاحظات التي أبدتها ممثل أيرلندا قبل قليل. ويحدونا الأمل أن تعالج ولاية فريق الرصد في المستقبل هذه الشواغل بغية تحسين عمله الهام ولضمان استمرار تعاون الدول الأعضاء الكامل معه.

وعلى الرغم من هذه الشواغل المتعلقة بأساليب عمل فريق الرصد، فإننا نعتز بقيمة وأهمية عمله، وسنظل ملتزمين بالتعاون الكامل في هذا المجال. وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق، لا نريد إبداء ملاحظات محددة في هذه المرحلة، ولكننا نود استعراض الانتباه بصورة عامة إلى ضرورة استخدام مصطلحات دقيقة المعنى ومفاهيم محددة بوضوح إذا أريد للدول أن تنفذ التدابير بصورة متسقة كما ينبغي.

في الختام، أريد أن أطمئنكم مرة أخرى، السيد الرئيس، على تعاوننا الكامل في تنفيذ نظام الجزاءات، والتزامنا بالتصدي للإرهاب. وأتمنى لكم ولنا جميعاً أفضل نجاح في عملنا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل ليختنشتاين على كلماته الرقيقة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد هراجوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** ما فتئت لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) تؤدي دوراً هاماً في التصدي للقاعدة والطلاب والجماعات المرتبطة بهما، ونحن نقدر عملها تقديراً عالياً. إن الإرهاب، كما شهدنا في نشاطات الطالبان والقاعدة، يستمر اليوم

مجلس الأمن ذات الصلة كأساس لجهودها في مكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بتجديد الولاية، نود أن نشير إلى بعض الملاحظات، وقد تناولنا بعضها في مناسبات سابقة.

وبينما يتخذ المجلس خطوات لتحسين فعالية ودقة الجزاءات، ولمعالجة الشواغل الإنسانية، وكذلك الشواغل المتعلقة بالشفافية واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يتبع نهجاً متوازناً. فتعزيز نظام الجزاءات على نحو أفضل، كما هو مقترح ويبدو ضرورياً، ينبغي أن تكمله تدابير هادفة إلى المحافظة على سيادة القانون. فكلما تعززت آثار قرارات مجلس الأمن على حقوق الأفراد، ازدادت الحاجة إلى مجالات تتيح لأولئك الأفراد فرصة معالجة الشواغل الناجمة عن تلك القرارات. ولا يجوز وضع الدول أمام خيار صعب فيما يتعلق بمعاييرها القضائية والدستورية لأنها تلتزم بتنفيذ تدابير فرضها مجلس الأمن.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في المشاكل المحتملة للتنفيذ قبل أن يتم اتخاذ تدابير معينة. فعلى سبيل المثال، نرى أن هناك جوانب عملية لحظر السفر المفروض من مجلس الأمن تم إهمالها، وأن فعالية هذه التدابير المفروضة من مجلس الأمن ستعزز من خلال الدراسة المتعمقة لتلك المشاكل العملية. ولذلك، نحيط علماً مع الشكر، السيد الرئيس، بأنك حددت هذه الناحية الخاصة في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها هذا الصباح.

وفيما يتعلق بعمل فريق الرصد المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، شاطرننا أعضاء لجنة الجزاءات بعض أفكارنا بهذا الخصوص. وقد تعاونت سلطات ليختنشتاين بصورة نشيطة وبناءة مع الفريق لتسهيل مهمته، وزودته بمعلومات هامة. لكننا نعتقد أن هذا التعاون ينبغي أن يرد عليه فريق الرصد بالمثل. إن أعمال فريق الرصد للتحقيق



إدارة دائمة وفقا للدستور الجديد، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم والتعاون. غير أن ظهور الطالبان من جديد واستمرار نشاط القاعدة في مناطق الحدود أمران يشكلان مصدر قلق بالغ، ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي متحدا لضمان ألا تترد أفغانستان لتكون ملاذا آمنا للإرهابيين. ولذلك السبب أيضا، من الضروري اتباع سياسات صارمة لضبط الحدود في الدول التي تشترك في حدودها الوطنية مع العراق وأفغانستان، ونتوقع من تلك الدول اتخاذ مزيد من التدابير، إضافة إلى الجهود المبذولة حتى الآن.

ثانيا، وردت تقارير على نطاق واسع في وسائل الإعلام عن أن تقرير فريق الرصد تضمن بيانات مثيرة للقلق تشير إلى أن القاعدة قررت بالفعل استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. واليابان، بوصفها البلد الذي عانى من الهجوم الذي قامت به طائفة أوم شينريكيو بغاز السارين على قطار الأنفاق، تدرك تماما الخطر الذي يشكله امتلاك الإرهابيين لهذه الأسلحة. ولذلك فإننا ندعو كل الدول إلى اتخاذ تدابير أكثر تشديدا لخطر توريد الأسلحة، حتى لا تقع هذه الأسلحة والمواد في أيدي الإرهابيين. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان توصيات فريق الرصد فيما يتعلق باعتماد التدابير المدرجة في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه؛ وتشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة أو تنفيذها، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، والاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية؛ وضمان السيطرة على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

بالانتشار عبر الحدود الوطنية. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو اتخاذ تدابير فعالة في تضامن ضد الإرهابيين، لأن ذلك سيعتبر أبلغ الأثر على مستقبل السلم والأمن. فلا يمكننا أبدا أن نتهاون في جهودنا في مكافحة الإرهاب.

يذكر التقرير الذي أصدره في الشهر الماضي فريق الرصد المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١)، إن إيديولوجية القاعدة مستمرة في الانتشار. وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء هذه الحالة. إذ مضى أكثر من عامين منذ صدمة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومما يثير بالغ القلق أن الشعور بالأزمة الذي كان يتشاطره المجتمع الدولي آنذاك يبدو أنه يتلاشى. ونحن نرى أنها مسألة خطيرة جدا، كما لوحظ في التقرير، أن يكون التعاون بين الدول الأعضاء ليس كافيا لأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي يهدف إلى اتخاذ تدابير محددة ضد القاعدة.

ونود أن نعلق بوجه خاص على ثلاث مسائل ذكرت في التقرير. أولا، أشير في التقرير إلى أنه منذ إنشاء القائمة الموحدة، لم يرد ولا تقرير واحد من أي بلد عضو عن اعتقال أي من الأفراد المسجلين في القائمة على حدوده. ويذكر التقرير أيضا أنه لا تزال هناك حالات لم تدرج فيها سلطات مراقبة الحدود في الدول الأعضاء المعلومات الكافية من القائمة الموحدة في قوائم المطلوبين الوطنية. وذلك أمر مؤسف؛ فهذه الحقائق تدل على أن جهودنا ليست كافية حتى الآن.

ويذكر التقرير أيضا أنشطة الكيانات الأجنبية والأفراد الأجنب في العراق. وبعد جهودنا في أفغانستان، يتعين علينا أن نحول بأي ثمن دون أن يصبح العراق ملاذا للإرهاب. وفي هذه المرحلة، ترحب اليابان باعتماد دستور جديد لأفغانستان من خلال عمليات ديمقراطية. ونأمل أن تعمل مختلف الفصائل في البلد معا لإجراء انتخابات لإنشاء

وإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن هناك حالات يُسمح فيها للكيانات المشتبه بأنها مرتبطة بالإرهاب بمواصلة أنشطتها. ورغم أننا مدركون تماما للصعوبة في ضبط أنشطة هذه الكيانات، بما في ذلك المنظمات الخيرية، من الضروري، في رأينا، ضمان شفافية أنشطة هذه الكيانات وذلك، على سبيل المثال، بإيجاد وسيلة لاكتساب فهم أوضح للجهات التي ذهبت إليها أموال المنظمات الخيرية. وينبغي أيضا، من خلال استعمال الضوابط المشددة، منع أنشطة مثل استخدام التمويل السري غير القانوني.

ختاما، أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لتفانيكم، سيدي الرئيس، بصفتمكم رئيسا للجنة، وكذلك تفاني موظفيكم الممتازين، وجهود الأمانة العامة وخبراء فريق الرصد. ونثق بأن اللجنة ستواصل عملها بمزيد من الفعالية في المستقبل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل اليابان على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل سويسرا. أَدْعُوهُ إِلَى شُغْلِ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد هيلج (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الدول المهمة غير الأعضاء في مجلس الأمن للاشتراك في هذه المناقشة، مما يمكنها من الإعراب عن آرائها بشأن عمل لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٣٦٣ (٢٠٠١) بشأن القاعدة والطالبان.

إن سويسرا تشاطركم الرأي، سيدي، في أن الأنشطة الإرهابية التي تنفذها القاعدة والجماعات المرتبطة بها ستظل، خلال السنوات القليلة المقبلة، تمثل أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وسيكون منع الإرهاب وقمعه مجهودا طويلا لأجل، ويتعين على الأمم المتحدة،

وقد اتخذت اليابان إجراءات في هذا الصدد، بما في ذلك استضافة حلقة دراسية لبلدان جنوب شرقي آسيا في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لتشجيع إبرام معاهدات وبروتوكولات فيما يتعلق بمنع الإرهاب.

ثالثا، كما ذكرتُ في البداية، إن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المشار إليها في التقرير فيما يتعلق بعدم التعاون الكافي من الدول الأعضاء في أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفيما يحض تدابير تجميد الأصول، يمثل عدم التناسق في تدوين البيانات في قائمة الكيانات والأفراد المعيّنين، والافتقار الملحوظ إلى المعلومات الضرورية وعدم الشفافية في عملية إضافة أو تغيير محتويات القائمة، أمورا تجعل من الصعب على الدول الأعضاء أن تعرف ما إذا كان الأفراد أو الكيانات المشتبه بهم في هذه الدول هم نفس الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة. وهذا يشكل صعوبة للدول الأعضاء في تنفيذ التدابير المطلوبة داخليا.

وتود اليابان أن تطلب من اللجنة بذل مزيد من الجهود لتحقيق تحسينات في هذا الصدد. واليابان، بدورها، أدخلت نظاما للإسراع بتنفيذ أي تغييرات في القائمة الموحدة، على الصعيد الداخلي، ما إن تعلن هذه التغييرات. وكما يوضح التقرير، من المهم للغاية أن تُدرج النسخة المستكملة للقائمة الموحدة الصادرة عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في النظم والتدابير التي تنفذ في كل دولة عضو دون تأخير. ولذلك، على نحو ما اقترحنا في بياني الذي أدليت به في الجلسة العامة المعقودة بشأن هذا الموضوع في تموز/يوليه من السنة الماضية، نعتبر أن من المفيد للجنة أن تضع مبادئ توجيهية بشأن توقيت التنفيذ الداخلي لعمليات الاستكمال، موضحين أن أي استكمال ينبغي أن ينفذ داخليا في حدود فترة زمنية معينة بعد إصدار بيان صحفي أو إخطار رسمي من اللجنة للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة بصفة محددة، صادقت سويسرا على ١٢ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب ونفذت على وجه السرعة جميع التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن. وتعاونت بنشاط مع لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفريق الرصد. كما رفعنا شتى التقارير المتوقعة من الدول الأعضاء عملا بالقرارين ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

وتود سويسرا أن تؤكد إيمانها بأن المعركة ضد الإرهاب يجب حوضها بالعزيمة، وأن هذا يمكن تحقيقه من دون التضحية باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه هي الحالة على وجه التحديد فيما يتعلق بالأفراد أو الكيانات المشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية.

ولكفالة مصداقية الجزاءات وكفاءتها من المهم، بل والملح، العمل على تحسين آليات إضافة أسماء الأشخاص المستهدفين والكيانات المستهدفة إلى القوائم وشطبها منها.

ختاماً، تود سويسرا أن تكرر عزمها على محاربة الإرهاب الدولي بحماس، وعزيمتها على التعاون الوثيق في هذا الصدد مع المجلس ومع الأجهزة التي أنشأها المجلس لهذا الغرض.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، التي جلس مع أعضاء المجلس حولها في العام الماضي، وإلى الإدلاء ببيانه.

**السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أود في الحقيقة أن أشكركم على هذه الكلمات اللطيفة، وأعدكم بأن نبقي معكم في السراء والضراء كما يقال.

هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام مجلس الأمن بعد انتهاء عضوية الجمهورية العربية السورية فيه.

بوصفها الهيئة الرئيسية للتعاون المتعدد الأطراف، أن تستمر في أداء دور أساسي في هذا الصدد.

والإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمتموها آنفاً، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيساً للجنة الجزاءات، تشهد بجودة العمل الذي اضطلعتم به وبالتزامكم الشخصي، وكذلك التزام فريقكم، خلال السنة الماضية.

ونرحب بصفة خاصة بالحوار الذي أجريتموه مباشرة مع سلطات الدول الأعضاء للتعريف بالمشاكل التي قد تظهر أثناء تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وكذلك لإيجاد حلول لها.

السيد الرئيس، لم تسنح لكم فرصة زيارة سويسرا في العام الماضي؛ لكن أعضاء فريق الرصد التقوا بممثلي السلطات الاتحادية أثناء زيارة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد قدمت سويسرا شفويًا ملاحظاتها للجنة الجزاءات حول أساليب عمل الفريق العامل وطلبت، برسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، تعميم ملاحظاتها بشأن مغالطات واردة في التقرير كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وسويسرا، بالنسبة للمستقبل، يحدوها وطيد الأمل أن يتسم الحوار بين فريق الرصد والدول الأعضاء بقدر أكبر من التفاعل والشفافية، وتأمل أن تضع لجنة الجزاءات المبادئ الإرشادية اللازمة لذلك.

وتعاون سويسرا عن كثب مع شتى البلدان في تعقب الجماعات الإرهابية وفي التعرف على مصادر تمويلها. وفي الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، نفذت الشرطة عملية واسعة النطاق في سويسرا في إطار تحريات قضائية حول هجوم الرياض في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد ألقى القبض على ٨ أجانب وجرى استجواب ٢٠ شخصاً وتفتيش العديد من المرافق.

التالية بشأن عمل اللجنة وفريق الرصد التابع لها: أولاً، ضرورة تعزيز قدرة اللجنة على البحث والتحليل وأهمية حصولها وفريق الرصد على المعلومات بشكل مباشر، واستخدام الأدلة الدقيقة لتعزيز الجانب التحليلي من عملهما. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على ضرورة مراعاة الدقة والمصداقية وتوحي الحيطة والحذر، مع الحفاظ على الاستقلالية والشفافية في عرض المعلومات التي يحصل عليها الفريق من مختلف المصادر. وبالطبع فإن هذا الأمر يقتضي تعاوناً فعالاً ودعمًا كاملاً من الدول الأعضاء.

ثانياً، أهمية التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء، والتي تشكل المصدر الأساسي للجنة وفريق الرصد في تحديد جوانب الخطر وكيفية مواجهته، وآلية تقديم المساعدة للدول الأعضاء لمكافحته.

ثالثاً، لقد شكلت الزيارات التي قام بها رئيس اللجنة وأعضاء فريق الرصد إلى عدد من البلدان مسارا هاما للحوار مع هذه البلدان، حيث ثبتت فعالية تلك الزيارات في مجالات معينة كثيرة، فقد وفرت الفرصة لتلك الدول لطرح الأسئلة ومعرفة المزيد عن عمل اللجنة من جهة، وعززت المعرفة بجهود تلك الدول في مجال مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض التجارب الهامة على هذا الصعيد.

رابعاً، يؤيد وفدي تعزيز التنسيق والتعاون بين لجنة القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب، في إطار ولاية كل منها، باعتبار أن كليهما تمثلان آليتين هامتين في إطار جهود مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب. ونؤكد في هذا الصدد أهمية التنسيق الفعال بينهما لتلافي الازدواجية وتحسين الكفاءة ودعم جهودهما على طريق مكافحة الإرهاب، مع الحرص الشديد على التمييز بين عمل كل منهما.

لذلك اسمحوا لي أن أعبر لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة الهامة، وأن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن نعبر لسلفكم عن شكرنا للعمل الذي قام به خلال الشهر المنصرم. كما نود أن نغتتم هذه الفرصة كي نهنئ الأعضاء الجدد الذين دخلوا المجلس، الجزائر والبرازيل وبنن والفلبين ورومانيا، على انتخابهم وبدء عضويتهم في مجلس الأمن للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، متمنين لهم التوفيق والنجاح في عملهم بما يخدم أهداف المجتمع الدولي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

لقد استمعنا باهتمام كامل إلى التقرير الشفوي الثاني لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) الخاصة بالطالبان والقاعدة، وفقاً للفقرة ١٤ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، والذي عرض على نحو شامل وقيم كافة جوانب عمل اللجنة. وفي هذا المجال، لا بد من إزجاء التهنتة للسفير مونيوز على العمل المسؤول الذي يقوم به وتقديرنا للجهود التي يبذلها وبعثته في سبيل إنجاح أعمال هذه اللجنة.

إن العمل الذي تضطلع به هذه اللجنة يمثل جزءاً هاماً ورئيسياً في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب التي يتعاطم شأنها ونشاطها في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة. وقد حققت هذه اللجنة حتى الآن تقدماً نوعياً في أدائها، وذلك من خلال تعزيز وتحسين أدائها ووسائلها، حيث أضحت القائمة الموحدة للجنة أكثر دقة، وأصبحت أكثر سهولة واستخداماً. كما جرى تحليل واسع وتقييم شامل لتقارير الدول الأعضاء وفقاً للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وشكلت تقارير فريق الرصد أداة هامة لرصد امتثال الدول لقرارات المجلس.

على الرغم من كل ما تقدم، تبقى أمام هذه اللجنة مهمة شاقة وصعبة. وأود في هذا المجال إبداء الملاحظات

سيغطي جميع تلك الشواغل وسيضمن آلية المراجعة السنوية لنظام العقوبات هذا، مما يتيح الفرصة الدائمة لتحسينه وتعزيزه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير المقداد على الدعم الإيجابي الذي قدمه وفده للجنة في العام الماضي.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ولذلك أود أن أعرب عن الشكر على مختلف البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس والدول الأعضاء التي تكلمت استناداً إلى المادة ٣٧. لقد كانت هذه المناقشة التفاعلية مفيدة. فقد أبرزت أفكاراً ومقترحات هامة ستؤخذ في الحسبان عند إعداد القرار الذي سننظر فيه في وقت لاحق من هذا الأسبوع. مرة أخرى أشكركم جميعاً على مشاركتكم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

لقد قدم وفد سورية نيابة عن المجموعة العربية قبيل نهاية العام الماضي مشروع قرار بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. ومن العناصر الهامة التي ينص عليها مشروع القرار عدم تمكين المنظمات الإرهابية من التوصل إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، بما في ذلك الطالبان والقاعدة. وما زال مشروع القرار السوري المدعوم عربياً مطروحاً على طاولة المجلس. ونأمل أن تنهياً الظروف أمام المجلس لاعتماد مشروع القرار الهام هذا بالتعاون بطبيعة الحال مع جميع الأعضاء.

في الختام، يتفق وفدي مع أعضاء المجلس في أن التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب المتمثل في الطالبان والقاعدة يجب أن يبقى على رأس الاهتمامات الدولية. ونؤيد ملاحظات الأعضاء حول أهمية الابتكار في العمل لإيجاد الوسائل المناسبة لمواجهة تلك التحديات، والمكافحة الفعالة لهذا الخطر الداهم. وفي هذا الصدد نتطلع إلى مشروع القرار الجديد الذي سيعتمده المجلس قريباً والذي نثق بأنه